الفوائد الضيائية . تأليف الجامي ، عبدالرحمن
ابن أحمد ـ ٨٩٨هـ . كتبت في القرن الحادي
عشر الهجري تقديرا ،

٢٢٨ ق   ٢١ س   ١٨ × ٥ر٩ سم

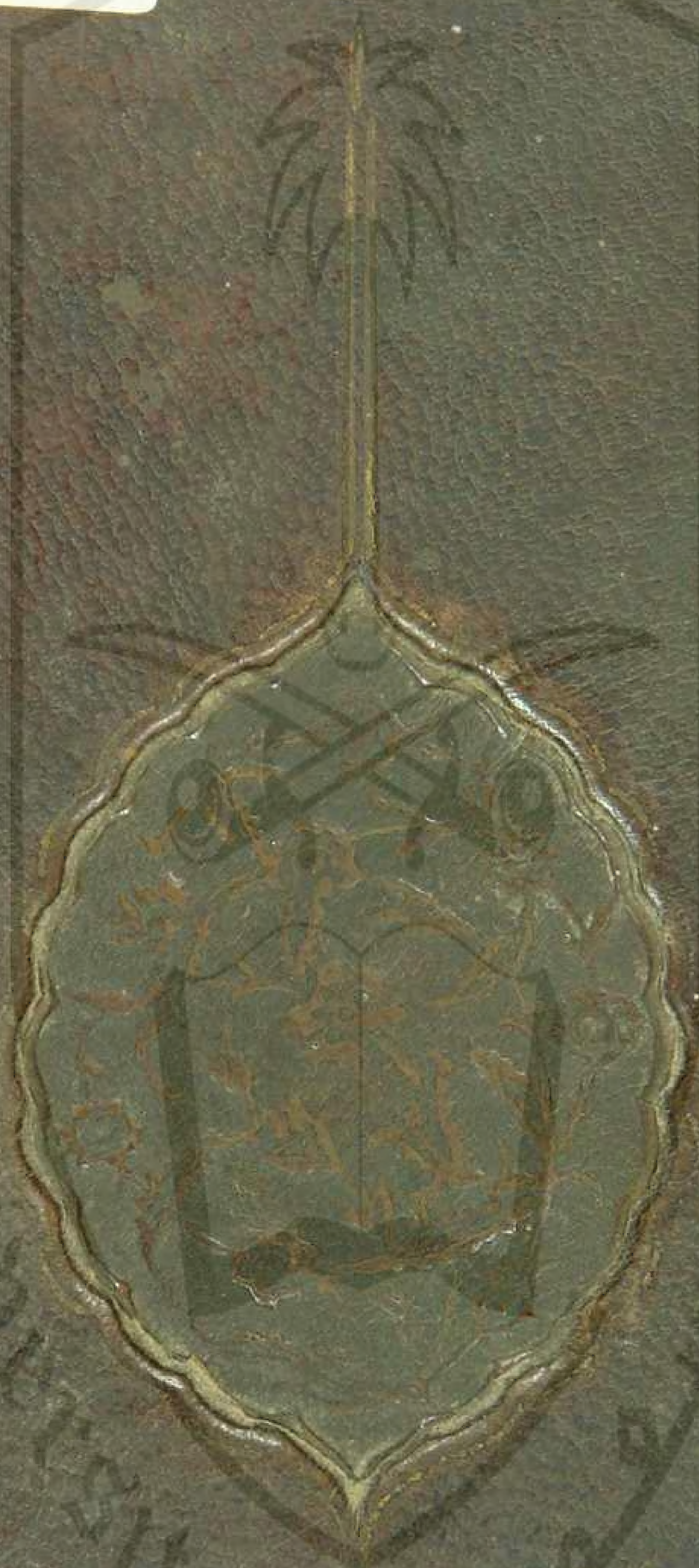
نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن . الورقة
٧٤٢٧ الأولى منفرطة ، طبع .

الاعلام ٤ : ٦٧

أ ـ النحو ، اللغة العربية   أ ـ المؤلف
ب ـ تاريخ النسخ   ج ـ شرح كافية ابن الحاجب
[illegible] الكافية .

ف
١١٥٥٥
١٣/٧/١٤٠٢هـ





بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم زدني علماً وفهماً يا كاشف المشكلات
ويا عالم المخبآت اكشف الحجب عن وجوه هذه المعاني
حتى أن أطلع إلى حقيقة هذه المسائل واحفظني
عن الخطاء والضلال أنت موفق كل شيء
وأنت علام الغيوب دعاء شريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه
المتأدبين بادابه فهذه فوائد وافية
بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف
وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من
اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها
هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سننها
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون

بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا
من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد
الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام
وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد
عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث
قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام
ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر
وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم
الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والوحدة بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد
جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف
النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب

والحكمي كالنبوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من
مقولة الحروف والصوت اصلا ولم يوضع لها لفظ و
انما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو هو
وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما
الحقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به
الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها
وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج منه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد منه اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال
ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل لسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر
المعنى بعده بمنزلة تحديد تعريفه فخرج به المهملات والالفاظ

الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
ولعبت وقوفه الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى ووجب تعقل المعنى او وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض لفظ
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما تعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا
نمنع ان الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة و
قد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء
لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة كان او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه
صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يتركب فيه يجوز كما

يتركب في مثل من قتل قتيلا او بموضوع على انه صفة
للفظ ومعنى خرج ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد
ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر
مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما النصب
وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته
ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات
لكنه يقارن بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة
وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكنه
لا يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد
ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين و
لا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وبما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة
حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فخرج مثل
عبد الله فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل
قائمة وبصري علما مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة

كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع
تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى الدلالة
كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع
لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان
تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد
ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل و
هي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى
هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان
تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا
تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة
عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم
ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى
في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة
على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة

وانما سمي هذا القسم به لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال و
الاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من
الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك
اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها
اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم اي بوجه الحصر
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام
كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه
مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة

مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل
منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع
وفيه اي في المصنف تنبيه اشارة الى الحد وقد ذكرها في ضمن دليل
الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد
منها ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ كلمتين حقيقة
او حكما اي تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم
فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة
فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام
زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة احكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فخرج عنه الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود ولذا وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي ولا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل

مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل او في الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا اطلب يكون من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار

متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
تدل على متعلقه وبهذا ظهر ما قيل لهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل
من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة
لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة
من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه

واما ملاحظ جزئياته فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان
يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره
بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون
آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان
الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى
في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور
في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في
وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن
عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى
في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى
وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا
الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها

مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها
يفهمها العقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل تمام المعنى فهي دالة على معانيها
المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد
الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى
خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل
فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى
او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او
عن الظروف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس شيء منها دلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب

الوضع

الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها بالزمان بحسب اصل الوضع و
خرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين
الحال والاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح
في الدلالة على زمان معين الدلالة على ما سواه نعم
يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه دون الدلالة
من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منها لصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما
ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها

الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه
اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل
يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا تدخل الضماير واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس
المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور لفظا او في المجرور
بالتقدير كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما
الاضافة اللفظية فهي تبع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف
الاصل بان تختص بما يخالف ما اختص به الاصل اعني الفعل
او يزيد عليه بان تعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين
باقسامه الا تنوين الترنم وسيجي في اخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه نظر
جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذي
في الاول اللحوق بالاخر وكلاهما مستعملان في كلامهم

وكذا

اي بالاسناد اليه

وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم انها تقتضي
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا
الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة
قد تقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى هذا تاويل المقدر اي يوم نفع
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا لا تختص
بالاسم وانما قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فانه مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني
لانه لا يخلوا اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اي غير المركب
والمركب الذي اشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع
غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهو
في قولك زيد قائم وقام هو ونحو ذلك وبخلاف المبني لم يركب
اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو وبكر

وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه
عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبني
عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في
منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام
والحروف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء
لكونه شبيها بالمبني الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله
تع اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في
المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان
ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب
بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من
كلام الامام عبد القاهر واختار المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره
احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل
المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما يختلف
آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب العربي
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم

فان

فان العارف باحكامها بالتتبع مستغن عن النحو
ولا فائدة له يعتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره
في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته
متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف والتعريفه
وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره فيلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير
ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما
فعله المص حكمه اي من جملة احكام المعرب والآثار
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي
الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف
بحرف حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة
بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحركة باختلاف اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما عمل
البعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف فيها بكونه في العمل
لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت
زيدا وانا ضارب زيدا فان العامل في زيد في جميع
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا

على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقدير آخره او على
المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ والاختلاف لفظا
كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ قلبت الياء
الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي و
التقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد و
قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا
فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد
حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع
فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المركبة لشبه مبني الاصل مع عامله ابتداء وترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا الحكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان
للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم قد يكون من خواصه

الثالث الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف
آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي ولو ابقيت
على عمومها فجاءت التبعية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من السببية السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب
البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد
ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله
ليدل على المعاني المعتورة عليه وكان زائدا وهذا المعنى
حيث قال الشيخ هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد
واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع
الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني
اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على
المعاني يعني على الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على التضمن بمعنى
الورود واو الاعتوار تعاقب الشيء والشيء وتعاوره
اذا تداوله اي اخذه جماعة واحد بعد واحد

على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا
تداولت المعاني المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع
بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما
جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان
الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال
عليها ايضا متاخرة عن الدال عليه وهو ماخوذ من
اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون
الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به
لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة
والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما و

النصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات والجر
حركة كانت او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مقصودا
لم يحتج الى الحاق علامة المقصد اليها كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي
الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
فجعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به
يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعنونة
على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل
اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي
رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل
اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة
لها فالمفرد المنصرف اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا
ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من
الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب

ان یکون بالحرکات والاعراب فیهما بالحرکة واذا
کان الاعراب بالحرکة فالاول ان یکون بالحرکات
الثلث فی الاحوال الثلث والاعراب فیهما بالحرکات
الثلث فالاعراب فیهما بالضمة رفعا ای حالة الرفع
والفتحة نصبا ای حالة النصب والکسرة جرا ای حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا علی الظرفیة بتقدیر
المضاف ویحتمل النصب علی الحالیة او المصدریة فالقسم
الاول مثل جاءنی رجل ورایت رجلا ومررت برجل
والقسم الثانی مثل جاءنی طلبة ورایت طلبة ومررت
بطلبة جمع المونث السالم وهو ما یکون بالالف والتاء
واحترز به عن المکسر فانه قد علم بالضمة رفعا والکسرة
جرا فان النصب فیه تابع للجر ابدا للفرع علی
الاصل الذی هو جمع المذکر السالم فان النصب فیه تابع
للجر کما سیجیء ذکره مثل جاءنی مسلمات ورایت مسلمات
ومررت بمسلمات غیر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فالجر تابع فیه للنصب کما ستذکره نحو
جاءنی احمد ورایت احمد ومررت باحمد اخوک
وابوک وحموک بکسر الکاف لان الحم قریب المرأة
من جانب زوجها فلا یضاف الا الیها وهنوک وهن
الشیء المنکر الذی یستهجن ذکره کالعورة و
الصفات الذمیمة والافعال القبیحة وهذه الاسماء الاربعة

ذو مال اصلنده ذَوَوٌ ایدی واوینک اجتماعی کریه اولدیغندن واو اولایی حذف ایتدک
ذَوٌ اولدی بوندن صکره ماله مضاف قلدق اضافت ایله تنوین دوشدی ذَوُ مالٍ اولدی
بوندن صکره ذالک حرکه‌سنی سلب ایتدک و ویردک واوک ضمه حرکه‌سنی
ماقبلنده کی ساکن اولان ذاله ذُوْ مالٍ اولدی واو ساکن ماقبلی مضموم واو حال اوزره
حرف مد ایتدک ذُو مالٍ اولدی تمت اخوک اصلنده اَخَوٌ ایدی
مجرد تخفیف ایچون غیر قیاس اوزره واوه حذف ایتدک اَخٌ اولدی بوندن
صکره ضمیره مضافا قلدق واو محذوفه ساکن لیجه عودیت ایتدی اَخُوکَ اولدی
فوک اصلنده فَوَهٌ ایدی مجرد تخفیف ایچون هاء نسیا منسیه حذف
ایتدک بوندن صکره افراد حالنده وجوباً واوی میمه قلب ایتدک
فَمٌ اولدی بوندن صکره ضمیره مضاف قلدق واو مقلوبه اصلنه
عودیت ایتدی بوندن صکره واو ماقبلنده کندی جنسندن حرکه اقتضا
ایتدکلکله فانک فتحه‌سنی ضمه تبدیل ایتدک ده فُوکَ اولدی

منقوصات واوية هذا فوك وهو اجوف واوي لانه
كما او جعل فوه فوى ذومال وهو لفيف مقرون بالواو
او جعل ذو ذوو وانما حذف ذو الى الاسم الظاهر دون
الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعرب
هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرتها معربة
بالحركات نحو جاءني أُخَيُّك ورأيت أُخَيَّك ومررت
بأُخَيِّك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء
بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضافة اصلا يكون حكمها فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان
تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها
ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا
يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما
اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع
ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء وانما اختاروا

بخلاف كلتا فانه لمشابهتها المثنى في كون معناهما
مثنية عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرهما
صحيحة الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو
كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي
حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي
هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني
كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى
مضمر واثنان وكذلك اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء

المفتوحة

المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجيء جمع المذكر السالم
والمراد به ما يجمع اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او
بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو
جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
التسع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلاثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين
لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلاثين على التسعة
لانه ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي
وانما هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين
في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرعا الواحد في آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعاه لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل منهما
بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص بها المثنى
لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع

والنون لان الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان و
ضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر
على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة
وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري
اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال
التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب
الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في
آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
بلام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة
للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد

دخوله موافقة لها او مخالفة بها فاوجب البعض كون
اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظيا
اي في احوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب
فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الا انه
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في
الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت
محذوفة لالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة
النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في
الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني ان
تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط
دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي
بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما
ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار

الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي الجر والنصب
فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا
القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي والاعراب الملفوظ
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب
او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته ليعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما
فيما اثراه كما سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها
اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما
اي مقام ما بين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموع ما في البيتين من
الامور التسعة لا كل واحد منها خصوصا لا يصح الحكم على
العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد

المحافظة

المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول تقريب قوله زائدة منسوق
على انه حال لا بمعنى افراد المعنى ويمنع النون الصرف
حال كونها زائدة او مجرور الف فاعل الظرف اعني من قبلها
او مبتداء وخبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من
هذا التوجيه زيادة الالف مع انها زائدة ايضا ولهذا
يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة
وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا
وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في
هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها
لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لانه في عددها اختلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال
بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها احد عشر
ولكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل التسع المذكورة

علی ترتیب ذکرها فی البیت فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال التانیث وزینب
مثال للمعرفة وفی ایراد زینب مثالا للمعرفة بعد طلحة
اشارة الی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی وابراهیم
مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع ومعدیکرب مثال
للترکیب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال
لوزن الفعل وحکمه ای حکم غیر المنصرف والاثر المترتب
علیه من حیث اشتماله علی علتین او واحدة تقوم مقامهما
ان لا کسر فیه ولا تنوین وذلک لان لکل علة فرعیة
فاذا اجتمع فی الاسم علتان حصل فیه فرعیتان فیشبه
الفعل من حیث ان له فرعیتین بالنسبة الی الاسم
احدیهما افتقاره الی الفاعل واخریهما اشتقاقه من
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر
والتنوین الذی هو علامة التمکن وانما قلنا ان لکل
علة فرعیة لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانیث فرع التذکیر لانک تقول
قائم ثم تقول قائمة والتعریف فرع التنکیر لانک تقول
رجل ثم الرجل والعجمة فی کلام العرب فرع العربیة اذ
الاصل فی کل کلام ان لا یخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والترکیب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زیدتا علیه ووزن الفعل فرع وزن الاسم

لان

لان الاصل فی کل نوع ان لا یکون فیه الوزن المختص
بنوع آخر فاذا وجد فیه هذا الوزن کان فرعا للوزن
الاصلی ویجوز ای لا یمتنع سواء کان ضرورة او غیر ضرورة
صرفه ای جعله فی حکم المنصرف بادخال الکسر والتنوین
[illegible] حقیقة فان غیر المنصرف عند المصنف
ما فیه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال
الکسر والتنوین فیه لا یلزم خلو الاسم عنهما وقیل المراد
بالصرف معناه اللغوی لا الاصطلاحی والضرورة فی
صرفه راجع الی حکمه للضرورة ای الضرورة وزن
الشعر او رعایة قافیة فانه اذا وقع غیر المنصرف فی الشعر
فکثیرا ما یقع من منع صرفه انکسار یخرجه عن الوزن
او ازحاف یخرجه عن السلاسة اما الاول فکقوله
صبت علی مصائب لو انها صبت علی الایام صرن
لیالیا واما الثانی فکقوله اعد ذکر نعمان لنا ان
ذکره هو المسک ما کررته یتضوع فانه لو منع
نعمان من غیر تنوین لاستقام الوزن ولکن یقع فیه زحاف
یخرجه عن السلاسة کما یحکم به سلامة الطبع فان قلت
فالاحتراز عن الزحاف لیس بضروری فکیف یشمله
قوله للضرورة قلت الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امکن الاحتراز عنه ضروری عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعایة القافیة فکما فی قوله

سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكتوم عطوف رؤف من يسمى محمد
فانه لو قال يا احمد لاختل الوزن ولكنه يختل القافية
فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة
او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم وان لم تصل الى حد الضرورة مثل
سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا في قوله تعالى سلاسلا واغلالا فقابل
المجموع غير المنصرف الذي صرف للضرورة والمنصرف الذي صرف غير
المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة
التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان احديهما
قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احديهما
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع
الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل
ببعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا
في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار

التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر و
المؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة لزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا وخروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل و
القاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك
ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة
الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر
من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة في الخروج
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما
حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي
يغايره بالاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها
غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجمع الشاذ
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما ولا على من
وانياب وافراخ اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود
تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فيحصل
بتعريفه بهذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في
تصحيح التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا
نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع
وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا
عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب
آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك
الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل او اخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل

فلا دليل

فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل
غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما
ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم
ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا
الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
تحقيقها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة
ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما
واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان
معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم
التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال
بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من و
انما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين والبناء
او اضافة اي مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي
وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك

كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء أفعل إن كان صفة
أن يجمع على فُعل كحمراء على حمر وإن كانت اسما أن يجمع
على فعالى أو فعلاوات كصحراء على صحارى أو صحراوات
فأصلها إما جمع أو جماعى أو جمعاوات فإذا اعتبر
إخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاجتمع السببان
فيها العدل التحقيقي والوصف الأصلية وإن اعتبرت
بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي أجمع وأخواته أحد
السببين وزن الفعل والوصف الأصلية وعلى
ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كأنيب وأقوس فإنه لم
يعتبر إخراجها عما هو القياس فيهما كالأنياب والأقواس
كيف ولو اعتبر جمعها أولا على أنياب وأقواس لكان شذوذ
في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من خروجها
الشذوذ فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا أي
أو خرجا كأنما عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي
إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك
زفر فإنهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل لما توقف اعتبار
العدل على وجود أصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر
عدلا عنهما إلى عمر وزفر ومثال باب قطام المعدولة

عن فاطمة وادا د بابها كل ما هو على فعال علما للأعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فإنهم اعتبروا
العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الأعلام
المؤنثة مثل حضار وظفار فإنهما مبنيان وليس فيهما
إلا السببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما
جعلوه معربا غير منصرف أيضا حملا على نظائره مع عدم
الاحتياج إليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلمية
والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا
لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لو قال ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وإنما قال في بني تميم لأن الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم
فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية
بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيهما
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر
فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل أربع في مررت بنسوة

اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي
من قبيل المعدود لا ان اعداد علم ان معناه ان
النسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال لا اصلي بحسب اصل الوضع فالمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرطه اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان
تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده
بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية
السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك
المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرفت لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول

اللحية

للحية السوداء والافعى للحية التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من
الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان وجب
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع
اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية الوصفية
بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث و
كذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي
خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية قطعا
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث

المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في شرط
العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانهما في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه فلابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله
وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة
اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة
مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور
الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد
السببين فيترجح تاثيره وثقل الامرين الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز
صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي
اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفهما
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك
الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي

مع شرط

مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
قايم مقامها فتقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
معناه للجنس اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
تمتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر
فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من
غير اظهار التاء ولان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة
اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف
ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان
يكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما
جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا في ضمن المبنيات ومنع الصرف من احكام

٨
عا

لان الذات من حيث انه ذات لا يكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصفي والعدل والتانيث وغيرها لك وههنا كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف والتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف داخل في المعرفة ... وههنا لا يكون ... الشعر موقوفا للف ... لا

منه

المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم
يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعله البعض لان
فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة
وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتاثير في
منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في
ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب
من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون
فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء
لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان
علما في العجمية وانما جعلت شرط العلمية لان غير العلم يتصرف فيها مثل
تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع
الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين اما تحرك الحرف
الاوسط او زيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا
يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع ناظر
الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر
معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط وان

المعنوي فان له علاقة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون
الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية لسبب
اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط
الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم
الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح
ولذا قدم المنصرف فيهما انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني
والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم
ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا
ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما
ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين
شرطها اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعده

الالف وفان او ثلثة احرف وسطها ساكن وهي التي
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون
صيغة مصونة عن قبول التغير فيؤثر بغيرها منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث
باعتبار ما تؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع
فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع الهاء
لكان على زنة المفرد كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته
فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه منسوب محض ليس
جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ
آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزن او فرزان معرب
الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على ضربين
احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء واما
ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه
ثلثة احرف اوسطها ساكن واما نحو فرازنة واشباهها
فجار على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فينصرف لفوات

شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا
للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي
الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة
من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا و
التانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او
مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع بشرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان

فيقال قد نقضت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بعضا جز بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فانتقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد استعماله فيرد به الاشكال على
قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه ان سراويل
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع
الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية
كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية
او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم اعجمي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا
وفرضا فانه لما وجد غير منصرف وهي قاعدتهم ان
هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا
لتلك القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا
صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل

في اسماء

في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة
الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص
على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه
حكم قاض بحسب السقوط في حذف الياء عنه ودخول
التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل
والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان

المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا اجرى الاعراب على
الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها
هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في
حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواري ومبنى هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
والفتح حقيقة فما وقع فيه الاعلال الا في حالة الرفع
فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة
للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال
الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه
الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد
النجم وبصرى علمين بشرط العلمية ليأمن من الزوال
فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون
باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او
الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه بافادته منع
الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة

العلمية

العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها
التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من
قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب متضمنا
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر علمين قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره
فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكرها لانها اصلا فلذلك احتاج
الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلد مركب من
بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم لصاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان وان
من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من
الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف انما كونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه وانما هو مشابهتهما لالفي التأنيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم نعتية
ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف انما

ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فلا و
تسمى اسما وانح صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو
هذا الاسم لا الاسم الشامل للصفة فشرطه اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك في امتناعه
من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او منع
زيادة التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي وان كان الالف
والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع
دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان
مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان
مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي
التانيث على حالها ومن ثمة اي من اجل المخالفة في الشرط
اختلف في رحمن فقيل انه منصرف او غير منصرف فانه
ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مونث فعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف ودون سكران
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه

انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهبهم

لاخلاف

لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل شرطه وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا
القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل
يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء
علما وعثر لموضع وخضم لرجل فهي افعال نقلت الى
الاسمية واما نحو بقم اسما للصبغ معروف وهو العندم
وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص وشمل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
لم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص
لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول
ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف واحد
حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة

حرف او حرف زايد فى اول الفعل غير قابل اى حال
كونه وزن الفعل وما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بعد التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا
يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء فى اسودة بجعله
الانثى الحيّة باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه
اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن
الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم التاء وانصرف
يعمل لقبوله التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه
علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع
شرطية بسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى
منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول
العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد و
رأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون
موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين انى ظهر حين

بيّن اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من
انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى
هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء
لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء عما بقى
من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا
العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر
وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ
منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف
فلا يكون اى لا يوجد شئ من الامر الدائر بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط
لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه
العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاته
والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف
سببية فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما هى ليست شرطا فيه من العدل ووزن

الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان
اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل
مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت
وقياسه ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز
وروده اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فلا وزان
التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع
مع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل هما العلمية والتانيث ثم انه
اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه
القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ
وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في الصرف
نحو احمر علما اذا نكر والمراد نحو احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران و
ويخرج عنه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير

بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه
بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف
الاصل فيه اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه
بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء
وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما
الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة

فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او
الالف والنون في نحو سكران وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زايلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو
حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل
علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر
فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية و
الوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية و العلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزايلة والعلمية الموجودة فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين
قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في
حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب
اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه

او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا
بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم
يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا
بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه
الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه
منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة
الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى الاصل الذي هو الصرف فدخل الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في
سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد
الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان
زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية
شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم

شرطا كما في احمر زالت حمرتها وان لم يكن حينئذ
علمية كما في احمر بقيت الصفتان على حالهما وهذا القول
انسب بما عرف به المص غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو اسم
مذكر لا يعقل ويجمع بهذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي
لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات
اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون
الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي ايضا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة
معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يتحقق
الرفع بدون الرفع المحلي وهو بحث عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كالضمير في ضربت فمنه اي من المرفوع
او فما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدم لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم

عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد
في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه خرج عنه والمراد
تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو
كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان
المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد
وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه على
نوع ما اسند اليه الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن
مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة

المجهول فالاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه
فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل
اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان
يلى الفعل الذى اسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم
عليه شىء من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياجه اليه ويدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت
لدفع توالى الحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذى تقتضيه تقديم الفاعل على ساير معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا الشائع فى مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة ويلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك
قول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب
العاديات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا تم

ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل
عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا فى ضمن
الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة
والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد
ان يطلق على ما وضع بازاء شىء انه قرينة عليه
فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة
له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو
اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل
بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط
ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل
بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم
والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو
انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل
على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى
صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلانا فاته الاتصال
بالانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا فى
بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا

ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو نقل احدهما بالآخر
انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر
ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو
فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال
ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد
انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي الفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد
وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان

يكون

يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير
ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال
ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاته الاتصال بتوسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب فيه تقديم الفاعل نحو
ضربتك وقد يحذف الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل
قولك زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال
من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احدهما والتقليل
في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان
جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد
بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال

المقدر وهو من يبكيه واما على روايته ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصوته متعلق بضارع
اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا
للعجزة الاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح و
المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك و
الطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما في
مما مصدرية يعني ويبكيه المختبط يسال بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى التحصيل
المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل
صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي
زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول
المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد
يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده

في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت
الجملة الفعلية وذكر نعم مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة
السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد
معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على
الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال
التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع ان
يكون معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل فخرج لا يتصور
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع
لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو مختار

مثال العاملان اذا كان اكثر
كما صليت وسلمت وباركت
ورحمت وترحمت على ابراهيم
وههنا اربعة افعال التنازع على ابراهيم

الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لا
لا يمكن اضمار في الثاني الا انه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته
له والمراد بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار
الفاعل فلهذا احضته بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع
في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي فيقطع بالحذف و
على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يكاد
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل
ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا
وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة

وهذا

وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع
الفعلين وقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد
مثال القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا
وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
للقرب مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار النحاة الكوفيون
الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني للسبق
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع اليه
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف

اذ

الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه
لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر وتظهر
الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال
الفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم
على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال
الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان
ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين
او اضمار بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول
ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو
ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا
عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر ان استغني عنه والا اي ان لم يستغن عنه اظهرت
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا
يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا

فاعل

فاعل ضربني اضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت
المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار
ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل
الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا ان يمنع مانع
من الاضمار [illegible] كما هو القول المختار او من الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
بجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر
المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع هو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا
اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده
والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما [illegible]

الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء
القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى
كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاختار
الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء
القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم
يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين فقال فقول
امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى
من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
المتاخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك
المجد المؤثل امثالى ويستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى
لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد
الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول
فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل

ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا
والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حيث سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق
به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله
فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اى الماضى المجهول
او يُفعَل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتُعِل واستُفعِل
ويُفتَعَل ويُستَفعَل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو
اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه
مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما
بخلاف نحو اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين و
هو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من
مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب
علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه

كالمفعول الثاني والثالث من علمت واعلمت فانهما
لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول
معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه و
لا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه
واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي
يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له
اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب
زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول
مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه
في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل
مثلها وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به
فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل
المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان

يقوم

يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى المفعول الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي
زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو
اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ
ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو و
ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
نحو بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني
قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين والصفة سواء كانت حقيقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل
وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو

جعل خبرا عن نحو لفصل بين اسم التفضيل ومعموله
الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه
كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله ع اراغب انت عن الهتي
واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان
رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا
الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول
من المبتداء وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا
بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا
طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون
الزيدون فانهما ح خبر ليس الا جاز الامران كون
الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث
صور احدها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان مبتداء وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه
الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى الاسم المجرد عن

عن العوامل اللفظية لان الكلام في المرفوعات الا ان الكلام
على يضرب في يضرب زيد انه المجرد والمسند به المغاير
للصفة المذكورة لانه ليس ح المسند به اى ما يقع به
الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه
مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك
ان تقول المراد بالمسند به الى المبتداء وتجعل الباء
بمعنى الى والضمير المجرور في به راجعا الى المبتداء وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتداء والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند اليه شيء او ليسند الى شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء
في الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل
في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتداء اى ما ينبغي ان يكون المبتداء مقدما
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء
ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدم على احوالها
ومن ثمة اى ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم لفظا
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد

المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في
حيز الخبر الذي محله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة و
ان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معنى معين والمطلوب اللازم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على
الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من
وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد متناول للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك
ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه
قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن
فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل رجل
مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم
الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا يقع
في جميع الافراد بل في فرد واحد وكذا كل نكرة قد
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل
اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص
به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده يصح
ان يحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح
المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان لمجئ حبيب مثلا
وقد يكون شرا كما اذا كان لمجئ عدو والمهر له
بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى
الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير
اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا المثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة
ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه
بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه
قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه

من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض
الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ
قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل
زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر
الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كانت الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها
به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع
المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو
قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا
لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم
اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان ومكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر بجملة
اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر الفعل فيه

يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر
ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ
التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب ح تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك
فان من مبتدأ اشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره و
هذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على
المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ و
والخبر معرفتين متساويتين في التعريف او غير متساويتين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والا فيجوز نحو زيد
المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدر
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر

لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر
فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرناه
اما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل
اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام
زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا
كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا
على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على
تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن
الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب
الحقيقة جملة او لا ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم
الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ
لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى
جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتداء من حيث

انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل
فان فى الدار خبر المبتداء يخصص المبتداء بتقديمه كما
عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير مختصة او كان
لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته
يمتنع معه اى مع ذلك تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبدك
متوكل ضمير كاين فى جانب المبتداء راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة
مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
او كان الخبر خبرا عن انّ المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ فى تأخيره خوف
لبس انّ المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى
انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء
فى جميع هذه الصور لما ذكرناه وقد يتعدد الخبر من غير
تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو
حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى

الصورتين ترك العاطف اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد
بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا
في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من
توابعه ولهذا اورد في المثال المتعدد بغير عاطف
فلو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فشبه
المبتداء بكلمة الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا
الى الخبر وتضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول
الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم تجب دخوله فيه
بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا
بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
مأولا بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا
مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا
مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم واما مثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل
رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فكقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله
درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا
دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحويين فلا يقال ليت او لعل الذي
يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب
علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان

المكسورة فتح بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انهما لا تمنع عنه لانه لا تخرج الكلام عن الخبرية
الى الانشائية ونوبيخ قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل عند الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بها
هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول
من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعده
القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر فما سبق وما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما
فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد
يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب
حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا
مثل المبتدا المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال

الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اي هذا الهلال
والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا الان مقصود المستهل تعيين شئ بالشخص
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه
كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف
الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة
شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت
فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على تقدير
ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده
اي في وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام
قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب
الذي التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير
الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها
المبتدا او الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي
لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم موضع الخبر جواب لولا فيجب
حذفه لقيام قرينة والالتزام قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في
قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم

اشعر من لبيد اي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي
الاسم بعد ما فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال
الفراء هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيهما كل مبتدأ
كان مصدرا صريحا او مؤولا منسوبا الى الفاعل او المفعول
او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى
ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا او ضرب زيد
قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيد قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي
اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرف فالحال
قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما
مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان كثيرا ومن موضع الحال موضع الظرف ومن
العدول عن ظاهر معنى كان التامة الى معنى كان
الناقصة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا
ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا
ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف

المفعول

المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابسي قائما
ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي
ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو
خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات
المبتدأ وعليهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب
بعضهم الى ذلك المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره
على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع
وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو يدل على الخبر الذي
هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها كل مبتدأ
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف ووجوب القسم قائم
مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل

مع اللام اي المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله ومنها خبر انّ واخواتها اي من المرفوعات
خبر انّ واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية
وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصحّ لانها لمّا شابهت
الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله
هو اي خبر انّ واخواتها المسند اليه الشيء اخر بعد دخول
هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد
دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه
الحروف عليهما ورودها عليهما لا مراث اثرها فيهما
لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا
انّ زيدا يقوم ابوه فانّ يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله
بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بانّ المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل انّ زيدا يقوم ابوه في تاويل قايم مثل قايم في
انّ زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه
من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من

كونه

كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفي
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بدّ من عايد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد انّ امره كامره بعد ان صحّ كونه
خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
انّ كلّ ما يصحّ ان يكون خبر المبتدا يصحّ ان يقع خبرا
لباب انّ حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك
ولا يجوز ان يقال انّ اين زيدا وانّ من اباك الا
في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه
لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا
وذلك لانّ هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد
ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان
يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا
فانّ حكمه اذن كحكمه في جواز التقديم ان كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان
نكرة نحو انّ من البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام

من الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اليه شئ آخر
هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد
دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا
رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف
الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو
تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا
تقديرا ويتأولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفاء الاهل
والمال فلا احتياج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون
ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر
اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول
على المبتدأ والخبر ولهذا اعملتا عملها هو المسند اليه

وانما ابتدأ بالمفعول لكونها هي الاصل في النصب والمفعول خمسة لانه اما ان يكون بفعل الفاعل على الحقيقة اولا والاول هو المفعول المطلق والثاني اما ان يقع عليه فعل الفاعل اولا والاول هو المفعول به والثاني اما ان يقع فيه الفعل اولا والاول هو المفعول فيه وهو ان كان بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الزمان والا فهو المكان والثاني اما ان يقع لاجله الفعل اولا والاول هو المفعول له والثاني المفعول معه

هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج
به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وانما اتى بالتنكير بعد لا لان لا لا تعمل الا في
النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة هذا
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا
قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا
بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان
مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه
للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا
على موارد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لا
لنفي الجنس لانه اذا كان كذلك لا يجوز فيما بعدها الرفع
ما لم يكرر ولا تكرر في البيت اعلم ان المراد بالمسند
والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا
اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه
بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون

الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وأباك
ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب وهو ما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع
او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه
قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه
موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه
المصادر كلها مذكور صفة فعل وهو اعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
او ما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد بان
الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم هو معناه
بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء

فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان
مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل
عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد
وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول
المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم
من الفعل والنوع اذا دل على بعض انواعه والعدد ان
دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلست جلسة بكسر
الجيم للنوع وجلست جلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة
عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما النوع
والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم وفتحها

قد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من
بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك
الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب
خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا
اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن او الشفة
واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا
وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الفعل
العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
قيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا وعجبت عجبا وشكرت شكرا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما يستعمل باللام نحو حمدا له
وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا بالعلم

بضابطة كلية يحذف معها الفعل لزوما في مواضع
متعددة منها اى من تلك المواضع موضع ما وقع
اى مفعول مطلق وقع مثبتا اى اريد اثباته
لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو
دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا
يحذف منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه
فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين
الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا
سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان
الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى غيره
ومنه وانما انت سيرا اى تسير سيرا امثال لما وقع بعد
معنى النفي وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا سيرا امثال لما

وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وبالاثر غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان
الانواع المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما
منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله
فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء
ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد شد الوثاق
واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع
اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به
امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من
افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز
به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة اى تلك
الجملة على اسم كاين بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وعلى صاحبه اى صاحب ذلك الاسم اى الذى

قام

قام بمعناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا
به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صفات الشى
صوتا بمعنى صوت يصوت فصوت حمار مصدر وقع
للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير فى له ونحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات
ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى للجملة
غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا
اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى
له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها
سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا
يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها
اى للجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد
قايم حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
اى احق حقا وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قايم
ولها اى للجملة محتمل غيره لانها تحتمل الصدق و
الكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول

المطلق تاكيد الغيره لانه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد
اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر
حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم
هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول للتكثير ومثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى
رجعا مكررا كثيرا في جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد كان مثل لبيك اصل الب لك
البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف
الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى اسم
وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول

المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متعلق به فخرج بالمفاعيل الثلثة الباقية فانه
لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او
معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل
فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به
مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعل ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل فاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل
اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو
ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا
مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن
معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم
يكرمك هذا اذا لم يمنع مانع من التقديم كوقوعه
في خبر ان نحو من الرأي ان تكف لسانك وقد يحذف

الفعل العامل للمفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة
للمتوجه اليها اي يريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية
ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على
المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى
غيرها الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي
اي مقصور على السماع لايتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك
امرأ مع نفسه وانتهوا خيرا لكم انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي
اتيت اهلا اي مكانا ماهولا اي معمورا بالاهل لا
اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد
نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع

تنزيله منزلة المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما
بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل و
قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا
وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون
آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون
آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي
نيابة لفظية بان يكون النائب لفظيا ملفوظا او تقديرا
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي
في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى

هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب
المفعول بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة وعند
سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا
وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم
الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى فقدم بيان
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى
النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
ينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه ولا ارجاع
الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي
المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا
بمنزلة ادعوك وهذه الكاف مشابهة لكاف ذلك لفظا
ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل

يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم اولهما معرفة
قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على
الواو ويخفض اي وينجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام تدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس المستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه
لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا
المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها
نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير
فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث فان عطفت مع يا فلا بد من فتح
لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب
المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه
كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو
الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد

نحو يا لزيد لا فضلك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلياً و
اجيب بان كلاً من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد باسم مفعول
ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص
منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في
الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء وللدواهي
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها
فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق و
يفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف
الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام
فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما
تناف فلا يمكن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء
به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان يكون

مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ان
يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ان لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا
لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا التوقيت
لنصب رجلا لا لتقييد له لانه منصوب لاحتمال المعنيين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل
يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني مثله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا غير معين بعض العباد اعم من ان يراد به معين
او غير معين فامثلة الاقسام بأسرها مذكورة وهذه
الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
لايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه
فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه

لاعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها
مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا او لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد وليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد والحسن
وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع
كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل الا
في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي
المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد ويجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد
التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف المتنع دخول يا عليه يعني
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير المتنع
دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي ترفع حملا على لفظه

الظاهر او المقدر لان بناء المنادي عرضي فيشبه المعرب
فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله
لان حق توابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في
التاكيد ونحو يا زيد العاقل والعاقل في الصفة وتمثيل
على مثالهما لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في
عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف المتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ
سيبويه في المعطوف بحرف المتنع دخول يا عليه يختار
الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف المتنع
دخول يا عليه في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
في حالة جارية على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي
الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو
عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه
تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي
فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله

منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن
المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه
مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل
ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اى توابع المنادى المبنى
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد
ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عمرو فى العطف
البيان ولا فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا بالاضافة الحقيقية لان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره
حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو منادى
مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه
فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل
واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد
طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد
وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم
اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على
الضم فلانه نبنى من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه
فان جواز الضم لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل فاصلة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم يختار فتحه
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون
ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما
يرفع به لكن يختار فتحه بكثرة وقوع المنادى الجامع
لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التى هى حركة الاصلية فكونه منصوبا واذا نودى المعرف
باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل
بتوسط اى مع توسط التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحترزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة
ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسط
الامرين معا والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب

كما تقرر من انه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء وفي الترفوا
رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي
هي علامة المنادي فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادي ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم
عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي
والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف و يا ايها الرجل و المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادي المبني وقالوا يا الله خاصة على قاعدة تجويز اجتماع
حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون
اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة نحو يا الله
لان اصله الاله حذف الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
للكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان
كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست
لازمة للكلمة لانه يقال اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي
في قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة

بالوصل

بالوصل عني لانها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان التي وقعهم
ويا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل
يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد
المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب بخلاف الضم
في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر و
النصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مقام النصب
على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح الاول
اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف و
تمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في
سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر
ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر
ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي [illegible]
يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف
[illegible] يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي و

مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان
قبلها كسرة احترازا عن مثل يا فتاي مثل يا غلام وقلبها
الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في
النداء لانه موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء والاكتفاء
بالكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان
وان كانا يقعان في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم واشتهر بالاضافة اليها لتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقال يا عدو
يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح
اكتفاء بالفتح من الالف وقد يكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في
حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في ندائهم
بالالف يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمالها في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا ابت ويا امت فتحا اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا

بابدال

بابدال الياء الى التاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة
على وفق حركة الالف او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء
الضم نحو يا ابت ويا امت اجراء له مجرى المفرد المعرفة و
لم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
جمعا بين العوضين دون الياء فلا قالوا يا ابتي ويا امتي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام
والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن
اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا
غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسر
ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا ابن ام
وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا
ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء
الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع
في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت
اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى
واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام
وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي في آخر المنادى

تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط
ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا
كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة
ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فيدخل فيه المشبه بالمضاف اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى
لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم
الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان زيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير
داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا
فكانه من تصرف الناسخين اى الكاتبين مع ان وجه الشرط
عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها
فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان

يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه بالعلمية
ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته
يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة
لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة
واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا
زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقائه نحو ثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة احرف اذ التاء كلمة
اخرى برأسها ولا يرخم بغير هذه من منادى لم يستوف
الشرط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب
مع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان
كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون
فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما
الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على
مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان

او كان في آخره حرف صحيح تسهيلا لتبادر الذهن لان
الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه
لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم
الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او ياء او واو ساكنة
وحركة ما قبلها من جنسها والمراد المدة الزائدة لتبادر
الذهن لغلبتها وكثرتها فخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة او في منصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية
المعرب وانما لم يوخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم
الواحدة لان نحو مسلمون وتعلون يرخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس بترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانا في حكم
الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه
لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن
النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرائط الترخيم
انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي
خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون

كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد
اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في
يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم
المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء وعلى ما كان
عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة
وفي كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون
له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه و
يا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا
بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسرة ما قبلها كما في
ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع
مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني
العرب صيغة النداء بيا خاصة في المندوب لانه
يدخل عليه سواء لكونها اشبه صيغها فكانت اولى

يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعدّ محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وليشاركوه في
التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا اي المتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على
وجوده ويحزن فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة فالاول
الاخفة للندب لفقد الميت فالحد شامل للقسمين المندوب
مثل يا زيداه وحسراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه و
اختص المندوب بوا امتاز به عن المنادى لعدم دخول
يا فيه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه بعينه اذا
وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما
اذا كان مفردا معرفة بالضم واذا كان مضافا او مشبها
بالنصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع
اقسام المنادى لوروده انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا
المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي
الالتباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة

كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا
غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم
اصله الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بحذف المدات
في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بعد فهمه في ندبته والتفجع عليه
فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف لصفة المندوب بل يجب ان
يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به
لتمام المضاف وهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها
بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا اجاز يا امير
المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما
بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف
اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان

فقال وا مجمعي اثت مسنناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم
الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه
لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى او اسم الاشارة اي ذا الاسم اسم
الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة
اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها
الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل فلا يجوز
الحذف من اي هذا الا عن ان تصف هذا بذي اللام
والمضاف اليه اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات
ففي ندائها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف
النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف
حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته
امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي

يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه
وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه
اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرى اي يا كروان
ففيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو
اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى نفسا وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جواز الا يا اسجدوا بالتخفيف
اي على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد الا لانه ليس من هذا الباب فان ان حرف ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر
عامله اي الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط
بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء
على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل
او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يراد به ان

عليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا اضمر وضربه وزيدا انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي
متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو
سلط بحجره ونفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم
هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر وبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بحيث لو ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من
عمل ضربته في زيد ليس نحو الاشتغال بالضمير فان عمل الابتداء
فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل باللزوم والرابعة اشتغال بالمتعلق ولا يتصور
فيه الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا

اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها
ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا
ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على
الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في هذه
الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر
الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
بمرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان
الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار والواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار اليه المص فقال
ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه

مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع
يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود
ما لصلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يترجح النصب
قرينة اقوى يترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط
ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن
الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض الظروف من ان
اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية

غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم
المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين
الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين
نحو ضربت زيدا [illegible] وبعد حرف النفي يعني بعد ما ولا
وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في
المضارع فلا يفيد معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا اضربته وان زيدا ضربته
الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما
قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل
زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على
المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي قبل
الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل
الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير
في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع

ووقوع الفعل فيها اكثر فاذا النصب الاسم المذكور رفع دوبالفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور بعد خوف لبس المفسر اى الالتباس بما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها مثاله قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوى الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اى عنده او في داره ونحو ذلك والا لامتنع العطف على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيها اذا عطفت الجملة التي وقع

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قيل القلة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبداء فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولوما ولولا وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لو قوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن لظهور بعد تعين النظر اذ ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه

لما ان ذهب به لا ينصبه وكذا مناسبه الخ اذهب فان
قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسبا آخر ينصبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به
او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يراد في الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكر مفقود
واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه
النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف الظاهر
الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول
لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر اي ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا

تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا
فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن
بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن هذه
القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المصنف الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما فالفاء فيه مرتبطة بمعنى
الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدا او موصولا فيه معنى الشرط وهو اسم الفاعل الذي هو صلته
كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالخبر لما
لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ
محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية
اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير
ووجود الجملة لا يعمل في حيز جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يختار

في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي يكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى
الشرط او من جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من
تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير انما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن
ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه
وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده
اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة
المعمول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى
هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم
لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه المحذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان
للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد و
من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه
بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير

ان

المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد كل
والحذف من نفسك تحذيرا منهما لا تحذيرهما منها و
الطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق في الطريق
عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يصح
اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح
وتقدير بعد في مثال النوع الآخر غير مناسب لان المقصود
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال
بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك
فان المعنى بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالاسد المذكور قبيل لفظ الاسد في
اياك والاخارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن الحدود وبدليل ذكرها فيما بعد ونقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف ونقول في المثال الآخر اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان
فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد

شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع أنّ وأنْ ا
شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا
نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل
شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان
او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي
فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل
فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة
دخل فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور
فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في
التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لتخرج مثل هذا المثال
عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
عليك انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكور الا لزيادة تصوير المعرّف وقوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارح لما
قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه

في

في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول الا على المنصوب بتقدير في و
اما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر المفعول فيه
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك
قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ
التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان
الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم
منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف المكان ان كان
المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان
لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم
يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست
في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم
المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى
لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما

... الابهام اللغوي والا لا يستقيم الحمل ...

عليه ان حكمه حكمهما في بعض النسخ لابهامها كما في الظاهر
وكذا احمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان
معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات
لابهامه وكذا احمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح
اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول
به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه
حذف لكثرة استعماله وهذا المحل محل تامل لان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما
اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه
مفعول به لا المفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى
مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له
ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من
البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح
ان يقال ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل يكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه

ان

ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر
بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى
سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر
في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله
او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ثم فعل مطلقا او
او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فعل مذكور احتراز
عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به
عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو
مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في
التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي
ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه
للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل
وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب
عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب وجوده
وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل
بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
بخلاف خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده

اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود
جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تخرجه
فى حقيقته الا يرى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث
ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب
من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب
المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول
له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير
اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب فى تعليلات الافعال فلا تقدير غيرها من من والباء
وفى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه الصلوة والسلام ان امراة دخلت النار
فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقاءها
فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط
بل الحاجة اليه انما تكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير

اللام

اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول
له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما
اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا
له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد
اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول
له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا
له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس
وانما اشترط هذه الشرائط لانه بعد تحقق هذه الشرائط يشتد المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شىء منها المفعول معه اى الذى فعل
لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور
الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه
مفعول لم يسم فاعله اسند اليه الفعل كما اسند الى الجار و
المجرور فى المفعول به وفيه ذلة والضمير المجرور راجع الى
اللام والتحذر عن نصبه كما جوزه بعض النحاة من اسناد

الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو
عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف
جدا وقيل الوجهان يحمل من قبيل وقد حيل بين العير
والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
الى المصدر اي حيل الحيلولة لان بين للزوم الظرفية
فلا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل
لمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى المصدر والضمير المجرور للموصول وهو مذكور بعد الواو
احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة
معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا
نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى او معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
بمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان
واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو
العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة
في حصول الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو

لانه بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر
واصلها الواو التي هو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث
فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز العطف اي لم يجب العطف ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان
نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع لتعين
النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم
الفاصل لا التأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي
لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل
بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو
والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث
لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه يمتنع
العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن
شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما جعلنا المعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى
ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ايضا

ما نصبح وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو
الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهي ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول
كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز
وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة
غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل
على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل
او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج
منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان
الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا بان يكون
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا
ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه بمعنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل [illegible] عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا الصحيح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما

الفاعل والمفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام
بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم
اخيه ميتا او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء
باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشي
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن
في المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ
تبتل على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل ويبتل
على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار
والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول
معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في
الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما

وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم
الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها
اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا
قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني و
الترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما
ولعله في الدار قائما وكالتشبيه كأنه اسد صائلا
وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض الذي وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا

اي

اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها
بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موا[د]
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه
نكرة موصوفة نحو ما جاءني رجل من بني تميم فارسا او
مغنية غناء المعرفة كاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلنا امرا حالا من كل
امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو أ اتاك رجل راكبا او
بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدما
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال
فيه بخلاف هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها
هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي
الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش
والاتن ويقول ارسل حمار الوحشي الاتن وكان
المراد بالارسال [illegible] البعث او التخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها

عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي
على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو
ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
البعيرين العطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب
منه ولعل المراد به ههنا النغص مدخلة بعضها في بعض او
المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه
مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا ينقضا على تجرده
اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد
وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية و
ثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة
ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في
التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في الصورة معرفة وهي
في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم
يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة وجب تقديمها
اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها
في المعنى مبتداء وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في
مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت الحال على سائر المواضع
وان لم تلتبس اطرادا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عداه

مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او ما
الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور خارج
عنه وداخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان
الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف
اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه
خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى ضعف الظرف في
العمل وجوز الاخفش بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد
قائما في الدار واما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف
والحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في
العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير و
كما لا تتقدم الحال على المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي
الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك
لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا اقتا
على الاخ ونقل عن بعضهم لجواز الاستدلال بقوله
وما ارسلناك الا كافة للناس لعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر متعد للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت مررت راكبة
بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور منصوب
الحقيقة فليس بمجرد واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم
بجعلها صفة لمصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان هيئة وهو حاصل به وهذا
رد على الجمهور اي جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا
فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا
ورطبا في قولهم هذا بسرا او هو ما بقي فيه خصوصية اطيب
منه رطبا او هو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة

الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر
النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا
والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل ومن
الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد انضمام في
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر
مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث
انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي
وانما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا اولى
بان يقال وان لم يسمع زيد حسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن
ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة
بحال البسرية ولانه يقبح حيث وقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة

الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واخواتها علية فيه قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو ونقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الفصيح والمضارع

المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى اسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيتقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة

منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد
حصرت صدورهم وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى
حصرت صدورهم بقول قوما حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد
يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لكثرة
النفي بلا فاصل فيشمل نحو ما ان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع
في السفر او المنتهي له راشدا مهديا اى سر راشدا
مهديا بالقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف
جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى
نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل
من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
المنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الامر
اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه
او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين

بمعنى الاول او بمعنى اثبته

او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى
تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها
لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات
عندي ان تقدر تحققه عطوفا وشرطها اى شرط
وجوب حذف عاملها ان تكون مؤكدة اى مؤكدة
لمضمون جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل في
قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه
اسمية احترز به عما تؤكد اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد
ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من
اسمين لا يصلح للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
فكيف يكون حذفه واجبا نحو انه شاهد قائما بالقسط
وكان المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال التمييز ما اى الكلام
الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل
منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو
ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ
في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه

غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا اتبع به الاحتراز عن الوصف
المبهم نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
له من حيث انه موضوع له وكذا اتبع به الاحتراز عن
عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره
الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف
لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا للنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين
متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن
ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما
والا من حيث وصفه فانه لا يعلم بحسب الوضع انه بغدادي
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب
الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا

اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا رفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت بخلاف الصفة والحال
فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن مفرد يعني ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف
به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
اي يرفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الكائن
في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار
اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي
ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في
ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف من ونحو منوان سمنا والكيل نحو قفيز
برا والذراع نحو ذراع ثوبا والمقياس نحو على
التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور
هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما
ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد

بها المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غيره
انما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما تتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل
زيتا والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في
على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف
مرة ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما
قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول
الاسم وان كان تتم بها الاسم فلا يضاف معها
ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا
ان كان التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع
مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف الرجل

وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا بد للفظ الجنس مفردا عليها
فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلسة
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء
كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد
التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الوحدة
في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا
ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او نون
التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد
او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم المفرد بهما فيقتضي
التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى
التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي
وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون
الجمع نحو عشرو درهم في عشرون درهما اما في الاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك وعشري [illegible]

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا اذ الاصل
قلة لئلا يكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف
على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي
ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير
المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو رفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة اقتصارا
عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمذكور
في القسم الاول انما هي بحسب النسبة لا غير في جملة اي
نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف
على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب
عنه وزيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح
ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز
بين الجملة او ما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا او
ابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص باحدهما
فهو بحسب التحقيق اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب
عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او
في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني
طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا
وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة
الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة ايضا ولما اورد
صاحب المفصل مثال التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه

مبهما كقفيز برا رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اذا
ان بينه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن النسبة على ان
يكون الضمير مقيدا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد
به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفروسية بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر
الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان
اي التمييز بعد ما لم يكن لفظا في المنتصب عنه اسما الصفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير
به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تاما له اي للمنتصب عنه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتاما لمتعلقه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القراين والاحوال مثل بانه طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تاما تمييزا
عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تاما تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز
بعد ما لم يكن لفظا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب
عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا
فان هذه الاسماء ليست لفظا في المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدر

اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان لفظا
فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت
لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء او لمخالفته مثل قولك
طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا
اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا
قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان
التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته او جمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو
الجنس الانواع من حيث اعتبار ذاتها النوعية فانه لا بد
من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد

ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله
دره فارسا او ما في معناه نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى
بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع مطابقتها اياه ومطابقته اياها وتجوز
ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت
اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير
لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي
من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم نعم من قائل
تؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف
العمل مشابهته بالفعل ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم

التمييز

التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذ جعلته لازما نحو و
فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذ جعلته
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو
على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لا جرم ميزه
بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل
معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة
تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد
الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل
في المعنى او مفعول والتمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة و
اسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل

وتمسكهما في ذلك بتجويز قول الشاعر أتهجر سلمى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث
الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لئلا يلزم تذكيره
وبعده ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب
اليها متقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب
ونفسا تميز من نسبة كاد اليه اي ما كاد الحبيب نفسا تطيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب
فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه
الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه
بمثل اشتريت العبد الا نصفه كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا
نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

معنى البيت أتهجر سلمى على الشوق في الفراق وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق شرح

القوم لكن زيدا ما جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن
جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو
اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا وجه يصح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بما تفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على
حدة بالانحصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
لا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة قيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهب الوهم
عنه في كلام موجب اي ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى
قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى
منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا او خلا الا ان يقال الحاجة الى
هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه لو

او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد عدا من عدا يعدو اعدوا اذا جاوز نحو
جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني
القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز
ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا
هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم والجائي منهم
او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر
قال السيرافي لم علم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما عدا زيدا او ما خلا
زيدا والتقدير خلو زيد وعدو زيد والنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد

وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء تتعلق بالفعل او معناه فتعلق بالمفعول
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب وغيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر
اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون
او في اكثر مذهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجازية
فالمنقطع منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
(مستثنى)

او

ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجنبهم عمرا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او جاؤ الحاليا بعضهم او
مجنبهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجنبهم عمرا او عند الاخفش
اذا اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل عدا
لم يثبت عنده النص ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد
لا يكون نحو ليجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون
النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء و
هو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائم مقام
الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب
على الاستثناء ويختار البدل منه عن المستثنى منه فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ

ذكر

ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب ذكر
فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا تقدما
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا
بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير
واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
واشترط ذلك لتفيد فائدة صحيحة مثل ما ضرب الا زيد
اذ لا يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيد بخلاف ضربني الا
زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان
يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان تحرك فكه الاسفل عند المضغ الا
التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى

منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا
يوم كذا اى وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظاهر انه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما قام
الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص
اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى
الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما بين الصور تين فى
كون كل واحد منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع
افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما فى المثال المذكور
وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى
الا زيد للبس لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى
منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعن عدم ظهورها فى الثانى
فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين

لان زيدا مستثنى من الموجب لان زال نفى ونفى النفى اثبات فيكون المعنى ان زيدا على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم

[illegible]

كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اى ومن اجل ان
المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل
ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات
فيكون المعنى كان زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم وقال الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما
يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين
يندرج فيه فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه
يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك
ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك واذا
تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه
عملا بالمختار بقدر الامكان مثل ما جاءنى من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على
لفظه ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول

اى ومن اجل تقييد الاعراب على المستثنى بعدم الايجاب واستقامة المعنى

وايضا اى ومن اجل ان المستثنى المفرغ يجب ان يكون فى غير الموجب ليفيد

[illegible]

على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع حملا على محل شيئا لا منصوب حملا على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة لشئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وجعل المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصور الا ولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز و فى الصورتين الاخيرتين انه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحة تشبيه بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا تقع من تقدير الحقيقة او حكما الفعل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يقع من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البناء الا بتقدير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما

عاملتين

عاملتين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لنفى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا يبعد لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم

واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيدا اى برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ يجوز باعتبار اعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة نقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل ما جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط ان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اى منكر لا معرف باللام حيث يراد به العهد

او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المنقطع غير محصور نوعان اما لجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما البعض منه معلوم العدد دخوله على عشرة دراهم او عشرون وانما اشتراط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقوله غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والاكثر ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في الارض والسماء آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء

وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهما الله وبهذا
لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة
غير مستثنى الله تعالى عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى
غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما
آلهة غير الله تعالى بان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اى في غير جمع منكور
غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا
صفة مع صحة الاستثناء فاجاز في قولك ما اتاني احد
الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا
بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال
الا الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ
وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل
دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم
سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب
الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند
الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا

ونصبا

ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج
عن الظرفية ايضا لنصبوه استنكارا الرفع فيقولون جاءك
سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار
الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب **خبر كان واخواتها** ويستعمل فيها في قسم الفعل
ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى دخول كان و
احد اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسنادة
الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين جزأي الخبر المقدم على تقرر لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل
كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم
في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ولكن
ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيما ورد عليه كما سبق الاشارة اليه في خبر ان و
اخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في
بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة بخلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب

فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا
زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى
الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون بما عملوا ان خيرا فخير
وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة
وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما
نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس
الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وتوجيه هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل
اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما
بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم

والمراد من هذه الافعال الافعال الناقصة

وابقى

وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعمل ما عمل في الاول من غير
فرق الا حذف اللام اذ لا لام واقتصر المص على
الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** وسيجئ فيها
في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا
ابوه قائم **المنصوب** بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة
الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثرها فاعطي
للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها
لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف
في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد

عنه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى تقع بعدها
بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اى بالمضاف فى تعلقه
بشئ هو من تمام معناه بجميع احوال مرادفه من الضمير
فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها
ذمابقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل فيها مثال
لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف
فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان
اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا
او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لترتب
عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى
على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
فى الواحد المفرد الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى
جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء
المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر
السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا بمشابه له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه
معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب

لمن

لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا فحذف
من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فتصير
الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير
او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهى ست صور نحو
لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو
ولا فى الدار رجل ولا امراة ولا فى الدار غلام رجل
ولا امراة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا التى لنفى
الجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا على التأثير مع
الفصل والتكرير اى وجب تكريره اسمه لكن مطلقا لا
بعينه واما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فى النكرة من
معنى نفى الاحاد واما فى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب
له من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امراة وهذا
التعليل جار فى المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية
ولا ابا حسن لها اى لمنع القضية هذا جواب عن سؤال

معقدر دخل على قوله وان كان معرفة وجب الرفع و
التكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله
تعالى عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فلذا اجيب
عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل ولا مثل ابي حسن
لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتأويله الفيصل بين الحق والباطل كانه اشتهر
رضي الله تعالى عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها
ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل
منهما نكرة بلا فصل يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما
اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما
لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او
عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما النصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على
محل الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة

الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني مرفوع معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد
بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاز
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعيف فان
عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعيف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
ههنا ولا دخل فيها للتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل
ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت عليها الهمزة اي على لا التي
لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها

اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير على الدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما
الاستفهام حقيقة الا رجل مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل
الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمفصل وزاد ذلك
الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء
اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
فهذا عند الخليل ليت لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض تراكيبه فكانه قال الا تروني
رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني
فكان القياس الا رجل ولكنه لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام
رجل ظريف الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده
احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال
من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو
لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال ولو حمل

النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور
سابقا ظاهر وانه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جي بنعت
لا يجوز بناؤه مثل الا ماء ماء باردا اذ يصدق عليه انه
نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع وليس
كما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع
تبعيتها المتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا
على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب نحو
لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود و
العطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير
لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني فيجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
فيجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بينهما
بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لظنة الفصل بلا المؤكدة اذ
المعطوف على المنفي نزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل

لا اب ولا ابنا ولا ابن في قول الشاعر ولا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر
التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له
اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل
في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور
خبر لهما وهو جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في
حال الاضافة لتشبيهه اي اسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه
انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين لا يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو
الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز لتشبيهه
اي لتشبيه مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة هذين
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي

ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين جنسيه
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما
يفهم من غيره ومن ثمه اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين
انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى الشيء انما هو بابوته
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف تشبيه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس
اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد
المفاد منهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام استقلالا من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى ينتفي على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان واذا كان كذلك فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه المعتمد فيما
بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف
فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف و
المضاف اليه تاكيد للام مقدرة وحكم النص لفساده كما عرفت

وبحذف اى اسم لا حذفا كثيرا اى مثل لا عليك اى لا بأس
عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا و
قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد
اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف
اى لا احد كزيد خبرا ما ولا المشبهتين بليس في النفي
والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى بعد
دخول ما ولا وهي اى خبرية خبرها ولا لهما وكذا اسميتهما
لهما لغة اهل الحجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما و
جعل اسمهما [illegible] او خبرهما اسما وخبرا لهما انما تظهر باعتبار
الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجازية واما بنو
تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما
ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على حالهما قبل دخولها
عليه واللغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو
ما ان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا
في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او
تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل
ما كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه بليس فلما فصل بينه او بين

معمولها لم يعمل اما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى
النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير
الترتيب مع ضعفها في العمل عليها واذا عطف عليه اى
على خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما زيد قائما
لكن قاعد فالرفع اى فالحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه خبرا لمبتدأ
الا في انتقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اى اسم يشتمل
بحروف الاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام
الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعني الجر سواء بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا
او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس
علامة لذات المضاف اليه بل بحسب كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مشتقا بما عرف به لكن المشتمل على علامته
اعم منه وما هو شبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان
لم يكن داخلا في تعريف والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المطلق
المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم
حقيقة او حكما اى شمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع
الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء

اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف
كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه
ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه
او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى
لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى فيه
فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا
التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين تقدير
حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن
والتصريح فى شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبق
تقدير حرف الجر فيها الا فى المتن وكما شرحه ولم ينقل عنه
شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى ادخاله

الصفة

الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية
للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل
حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا
جاءنى زيد حسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن
الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اذا اى شئ حسن منه فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا
فى اللفظ قلنا هذا التخصيص كان واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما يفيد الاضافة فثبت فائدة الاضافة الا التخفيف
وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى المضاف
اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا

لبس حينا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام
اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف صادقا ايضا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى فى نحو ظرفه اى فى ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام
واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فاضافته ايضا بمعنى اللام واما
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص
الذى هو مدلول اللام كقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم
وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب

اليوم

اليوم ضرب له اختصاص باليوم لملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من
ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين
المباين والمباين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
فى قليلا رددناها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها
ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى
اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية
تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان هيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة الامر الى
معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان
ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءنى غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة
التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك
كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع للمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
وذلك على خلاف وضعه ولئن يجرى هذا الحكم فى نحو غير
ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانتا مضافتين

اليه المعرفة لنوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف
الى ضد واحد تعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر
بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل
له جاء مثلك كان معرفة اذ قصد الذي يماثله في الشيء
الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان
التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام
امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت
الشركاء فيه وشرطها اي شرط اضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة تجردت عن التعريف وانما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق

بين

بين الاضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في
هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف
وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف
آخر وهو التعريف الحاصل بالعلمية فانها حين صارت
اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او
الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل التعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء
في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت مضافة الى
غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم البلد مثل ضارب
زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد

اى المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني
الوافية

اى الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في
المعنى بان يسقط بعض الموضح من ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او
بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا
زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القايم وضيف القايم اليه
للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف
اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله زيد قايم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي
من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة
فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم
يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان اشار اليه

بقوله هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل
واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز
التركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان
تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى
هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه آخره لكثرة ابحاثه
خلافا للفراء فانه يجوز الضارب زيد اما لانه توهم ان
دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف المص عنه في
شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة
حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة
فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث لحق به بعض البلغاء

ان اقام واعتبا

انما موس عصام الدين

عصام الدين

لا يمتنع هذا فاجاب المص رحمه الله تعالى بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به
انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه
يحتمل النصب حملا على المحل وعلى انه مفعول معه او لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت
بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها
اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض
من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة
او بدل عنها والنوق جمع الناقة او من قبيل الثلثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة
باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ
اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء والجيم المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير
العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفال مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله

وتحقيقه ان الامور لا تنكشف الا بعد معرفة ما كره عرف
الردي من الفصيح واما لانه قاسه على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز
الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جواز اضافة
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنس معرفا بلام وهذا الاشتراك مفقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع
الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي
والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي محمولة على ضاربك فانه
فاعل المفعول له والفعل المقدر اعني جاز وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
لمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الا الى تحقيق التخفيف فقالوا ضاربك وان

لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك دخول زده بدونه حملوا الضارب علي عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالمنفصل والتنوين ثم لما ضعف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء

على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولكن ان يجعل كل واحد منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من المعنيين الاخيرين الى الاستدلال ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من معنيي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى الصفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه

التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان
يكون الوقت متعذرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا
اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان
الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا يستقيم المقصود
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه الكل فيستقيم المعنى ويرد على
القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد
وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه

واجيب

واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة
جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي
يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من
حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها
للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى
ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والانسان
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت
ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل
كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص الى
يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص والحمية
العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما
اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان

سعيد وكرز السمان المسمّى واحد كلّيث وسعد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاء في سعيد كرز
قلت جاء في مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس
في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء
قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعادلة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد
السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء
المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي وداري في الصحيح
وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد
اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما اذ الاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف في اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهو قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال

كونها

كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء
المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين فاذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون
للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلميّ وان كان
آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون فاذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما قلبت ياء ساكنة ويوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ
وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا
كمثلك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة
الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتحة
لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها
مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في
اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال
اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله
نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام

الفصل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء
وتمسك في ذلك بقول الشاعر وأبي مالك ذو المجاز
بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
اجاب المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي أبي جمع اب فاصله
أبين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت الياءان
فادغمت الاولى في الثانية فصار أبيّ وقد جاء جمعه هكذا
في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا با
لابينا اي لما سمعن وعلمن صوتنا وقلن لنا
آباءنا فداكم وفعول اي امراة قايلة لامتناع اضافة
الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل
عن المبرد فيهما اي المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان
نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة وفم
في فم حال الاضافة الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب
والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفي
في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ
واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح
الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد
فيقال هذا حم او حمك ورايت حما وحمك ومررت

بحم او حمك ومثل خب بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك
ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا و
حموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت
بحما وحماك مطلقا اي جواز جميع مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجري
هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى
مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه
خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا
نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي
ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف الى
اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل

الاتي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
الاسم فلا ينتقض حده بخروج توابع ان وضرب و
ضرب لعدم كونها من افراد المحدود وكل ثان اي متأخر
متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه
توابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني
زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعراب سابقه وهو الرفع
والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية
زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع
وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج
الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد
عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث
انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة

واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا او مأخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من
ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما
فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا رجل ظريف فيها ثم ان لفظة كل هاهنا ليست في موقعها
لان التعريف انما يكون للجنس والجنس لا للافراد وفي الحقيقة
بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول
كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل
كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه
كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة
تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر
التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك
جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم

فان دلالة التوابع فی هذه الامثلة علی حصول معنی
فی المتبوع انما ای بخصوصیة موادها فلو جردت عن هذه
المواد کما یقال اعجبنی زید غلامه او اعجبنی زید وغلامه
او جاءنی زید نفسه لا تجد لها دلالة علی معنی فی متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهیئة الترکیبیة بین الصفة والموصوف
تدل علی حصول معنی فی متبوعها ای فی ای مادة کانت
وفائدته ای فائدة النعت غالبا تخصیص فی النکرة کرجل
عالم او توضیح فی المعرفة کزید الظریف وقد یکون لمجرد
الثناء من غیر قصد تخصیص وتوضیح نحو بسم الله الرحمن الرحیم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او لمجرد
التاکید مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء فی
نفخة فاکدت بالواحدة ولما کان غالب مواد الصفات
المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط
فی النعت حتی تاولوا غیر المشتق بالمشتق ولم یکن هذا
مرضیا للمصنف رده بقوله ولا فصل ای لا فرق بین
ان یکون النعت مشتقا او غیره فی صحة وقوعه نعتا
اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای الغرض
الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی جمیع
الاستعمالات مثل تمیمی وذی مال مثل مررت برجل تمیمی
وذی مال فان التمیمی یدل دائما علی ان لذات ما نسبة
الی قبیلة تمیم وذی مال یدل علی ان ذاتا ما صاحب مال

او خصوصا ای فی بعض الاستعمالات بان یدل فی بعض
المواضع علی حصول معنی لذات ما وحینئذ یجوز ان یقع
نعتا وفی بعضها لا یدل علی ذلک وح لا یصح جعله نعتا
مثل مررت برجل ای رجل ای کامل فی الرجولیة فای رجل
باعتبار دلالته فی مثل هذا الترکیب علی کمال الرجولیة یصح
ان یقع نعتا وفی مثل ای رجل عندک لا یدل علی هذا
المعنی فلا یصح ان یقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل
فان هذا یدل علی ذات مبهمة والرجل علی ذات معینة
وخصوصیة الذات المعینة بمنزلة معنی حاصل فی الذات
المبهمة فلهذا اصح ان یقع الرجل صفة لهذا وفی المواضع
الاخر التی لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع صفة
وذهب بعضهم الی ان الرجل بدل عن اسم الاشارة و
بعضهم الی انه عطف بیان ومثل مررت بزید هذا ای
بزید المشار الیه فهذا فی هذا الموضع یدل علی معنی حاصل
فی ذات زید فوقع صفة له وفی المواضع الاخر التی لا
یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع صفة وتوصف النکرة
لا المعرفة بالجملة الخبریة التی فی حکم النکرة لان الدلالة
علی معنی فی متبوعه کما توجد فی المفرد کذلک توجد فی الجملة
الخبریة وانما قید الجملة بالخبریة لان الانشائیة لا تقع صفة
الا بتاویل بعید کما اذا قلت جاءنی رجل اضربه ای مقول
فی حقه اضربه ای مستحق لان یومر بضربه ویلزم فیهما الضمیر

الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى
الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد
عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو
مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال
متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل
له بسبب متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل
حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي
النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي
فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح
وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر
كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك
الامور العشرة وهي الخمسة الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث كالفعل اي يشبهه يعني ينظر الى فاعله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل ان كان

مذكرا

مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل
فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او
حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا فتقول مررت برجل
قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل
يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل
تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة الدار او قائم او
قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك
تقول برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا
المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى
الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
تبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفنا اكتفى فيه بالحكم

عليه بالتبعية بخلاف الوصف الفارق فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الجملة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه يجوز ضبط
بل يتوقف ضابطة عدم تبعيته لئلا يكون كالفعل بالنسبة الى
بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اى من اجل
كون الوصف الفارق في الجملة البواقي كالفعل حسن قام
رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعد
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى
ظاهر بها ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود
غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل قاعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا
ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
اى ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح ثم حمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف
به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها

وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف
بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو
اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية
من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب
ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه
لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمة اى ومن اجل ان
الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى
ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام
لما عرفت ان بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني
الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك مثلا او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام
الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع
اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب

اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان
القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول و
المضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا يصلح بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل نحو مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل
التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس
المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل **العطف** يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود
اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه
ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله

مقصودا

مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لان المقصود هو دون متبوعه فيخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو
لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد جاز ذكره
جامعا مانعا اورده لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والزاهد فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والزاهد فيها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له
تبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفة على الصفة
المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها
الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد

يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة

وحرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا
يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة في
جزانها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
بمعطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري دخول
الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قوله تعالى لها ... في
قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية
فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد
العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو باق على ما كان
عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه
بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه
نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها
على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فمن جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكب
امرا بعيدا من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على المضمر
المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا

لا المنفصل

لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لا تبعيد تركيب لفظه ان
ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان مستقلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضربت
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل
... لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاستغناء
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة
بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم

والغاوون وقد لا تؤكد والامران متساويان هذا
واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
وفاقا او استحسانا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد
من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم
يكن ضميرا منفصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى تؤكد به اولا
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة
المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له
الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاحتقار بحيث
لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى
به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك
وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجوده بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد كما
قيل نحوه بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا
الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة و
الاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين

بالاشعار

بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل
في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من
غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير
المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلت التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا
باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه
من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة
الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد

والتثنية والجمع فان المعطوف فيهما ليس في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب
شاة وسخلتها فيتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي
رب شاة وسخلة لها او محمول على كون الضمير نكرة رجلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ولان ضم زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل
زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد وعبد الله مضاف
ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو والا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ويكون

من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب
او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب
زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير
فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اوقع
العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على
معمولين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر
عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي الا
الامالة نحو العاملين بان يجعلا معمولهما واكثر الشارحين
على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير

الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب
زيد عمرا او بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم
تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له لا
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم تقو ان
تقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب الجنسية في كلام
كوفهم والجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على
حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى
يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة **التاكيد** تابع
يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل

حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب
نحو قولك زيد قتيل فقيل دفعا لتوهم السامع ان يريد
بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ
حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب
اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى
بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي
ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب
زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا
في الفعل المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد
النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو
الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول

افرع المص الصفة والعطف والبدل عن هذا التاكيد بقوله
تقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجههما
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير امر المتبوع
وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول بعد ما حال ما ذكره
المص في شرحه وهو اى التاكيد لفظي اى منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اى منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول
اى تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني
زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ
الضمير وقع داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجري اى التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او
حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا بعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم
اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد
المعنوي يختص بالفاظ مخصوصة اى معدودة محدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع

بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من حول كتيع اى تام والبصع بالصاد المهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روي وابتع
من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن
استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين
يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل
انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر وانما
لم يثن النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين ثم الثالث
ثابتا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد
الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب
كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع و

والبصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا تؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا
يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي
ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تقدر اجزاء لا يصح تاكيده
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في
التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم و
واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الشراء
فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء في زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء و
اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا با
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت
اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم تؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو وقال زيد اكرمني نفسه لالتبس

نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في بعض الصور اجري بقية الباب عليه وانما قيد
الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو جاءني
القوم كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليان بها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع و
ابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل
هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل
منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني اكتع واخواته
عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع
مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع اي المقصود النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء او بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا

لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره
مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت
بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز
عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد
المعطوف فكلاهما مقصود لكن بهذا المعنى فان قيل هذا
الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا
زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبته ما نسب اليه من
عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل نسبة المقصودة
بنسبته ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على
زيد انه تابع مقصود بنسبته ما نسب الى المتبوع فان
النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفيا النسبة الى
شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي
البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما

مثالها

مثالها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر فاما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن
الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن
الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى
السبب لا ادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوماهما لئلا يكونا
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان
اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي
وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في
سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه
الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان
قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له

مبالغة في الاسناد فالفرق بدل ووجه يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا
في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بغيرها اي يكون بغير الملابسة بغير كون البدل كل المبدل
منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا
من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة
نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء الفلك
بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد
بمثاله مثل رأيت ثانيا درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
ولم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام

العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي البدل
الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل
وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام
زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه
من نقص التنكير مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر الا من الغائب
بدل الكل من الكل لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى و
اخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان المانع فيها مفقود واذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي و
اعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير الصفة

احترز به عن الصفة بوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف
بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح
لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو
حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد
واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فقال والله ما نقبت ولا دبرت فانطلق
الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر
مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان
كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فاذا انقبة عجفاء فحمله
على بعيره وزوده وكساه وفصل من البدل لفظا
اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن
التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل
عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز
لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب
زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني
مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان
كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله ترقبه
لانزهاق روحه لان الانسان ما دام فيه رمق فان الطير
لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد سبق فيما سبق
والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان
عطف بيان للمعرف باللام الذي فيما سبق والمراد بمثل
انا ابن التارك البكري بشر مضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو
اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان لحكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا
فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف
بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول
اظهر والثاني افيد **المبني** اي الاسم المبني وهذا
الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا
للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب

اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر
بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولو فصل صاحب المفصل هذه المناسبة
بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او مشابهة له كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل
او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما
يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى
من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامل فعلى هذا المضاف من
المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب و
عدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه
مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب
والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما هو مفهوم
وجودي لشرفه والقابه اى القاب المبني من حيث

حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد
ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
و[illegible] يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في
صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم
مضمومة وحكمه اى حكم المبني وأثره المترتب على بنائه ان
لا يختلف آخره اى آخر المبني ممكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل
ومن ابيه ومن زيد وهو اى المبني والتأنيث باعتبار
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتفسيره
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء
لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على

الحركة فلا بد عند ذلك من علتين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون و الاخرى للحركة المعينة انها لما اخترت دون الباقيين

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب متوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد و بالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما المفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان

والقصة

والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ان ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير المحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع و منصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم وضربت على صيغة المتكلم الواحد

الماضي

المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المعلوم الماضي وثانيهما الى ضُرِبن صيغة جمع الغايبة
المجهول الماضي وانما بدا ابالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل في
التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت
الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق
دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن
ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك
انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم
اياها اياهما الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم

والمخاطب

والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن
غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن ولي
لنا الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم
والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين
يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمجموع المونث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا الغايب
حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا
هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان
للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار
المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا الفكاك
الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المنفصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور

المتصل لانه يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء
الفعل نحو زيد ضرب في باب الضماير التي وضعوها للاتصال
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر
الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما بقي دليل على ما الغي
على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب للمفرد المذكر وللواحد
المونث الغايبة اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند
ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا
لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع
للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او
نون الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب نضرب وللواحد
المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب
والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل
او المفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون

بضميرين

بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضماير
لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ليس
عاملا في الضمير وانما هو عامل في الاسم والضمير فاعل
له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت
ضماير لا تتغير الا يرى ان الياء في تضربين والنون
في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان
لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حروف
التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر منه لكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير
على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله
لانه اذا حذف عامله [illegible] لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به او بكون العامل اي عاملا معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول
له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف الا خلاف
لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي

والالف والواو وغيرهما في صفة

كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم
ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل
زيد عمرو ضاربه التبس على ان مع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس
فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له
كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما
ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا
واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما
مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يقع
ذلك اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخلا

في صورة

في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم فاعل
بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما [illegible] واختار (كما قال هو)
بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف على الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم
احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين
الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف
متأخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم
في تأخير الاعرف ولا يحتمله طعن في اول الوهلة بايراده
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما هو منفصل فان كان منفصلا ونحو ضربك فانه

اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجزء الاول بالاضافة
والثاني منصوبا بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير
المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ماقدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح
في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح واما على تقدير الثاني فكراهتهم تقديم الانقص على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين
او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب ولكن ماقدمته والمختار في خبر باب كان
اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول
كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله
معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان
زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان
لم يكن وجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية

المشابهة

المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ او محذوف
الخبر فتقول لولا انت الى آخره يعني لولا انت لولا
انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا
هو لولا هما لولاهم لولا هي لولا هما لولا هن لولا
انا لولا نحن وكان الاوفق لما سبق ان يقول لولا
انا لولا نحن الخ لكن غير الاسلوب تنبيها على انه
ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا
تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان
الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فان
الضمائر قد يقع بعضها موضع بعض كما تقول ما انا
كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع
موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي

اذ الحقه تلك الياء ليبقى آخره محفوظا عن الكسر المختصة بالاسم
التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني
وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع ليكون محفوظا
بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون
الاعراب نحو يضربني ليبقى آخر المضارع ايضا عن تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها و
انت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وانّ واخواتها يعني انّ وكانّ ولكنّ و
ليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركة البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما
في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها
كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين
اخواتها لعدم مانع في ذاتها فالحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى
حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل
في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل
مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو قوله تعالى

كنت

كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة
ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط المنفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا
فيما يصلح له تمام الشيء فادخل فيما لا لبس فيه وذلك
عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك
بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيها او افعل من كذا الالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل
من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل
العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له
اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى
حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يجعله بحيث يحكم
النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ
والخبر وما بعده خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال
او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف
من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت

الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ التي
مبتداء ما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين
وتتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع و
ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس
من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مونثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب
لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الخصة
من جنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة بيان للواقع ليس مدخلا في بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت
سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم [illegible] ان
قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا الوهم يحمل التقدم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا انه هو زيد قايم
على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد قايم
خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم على الجملة
مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان

لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة منفصلا ومتصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل
فان كان عاملا معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا
بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم
مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز
وحذفه عن اللفظ باضمار الشان منصوبا حال كونه
منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز حذفه اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد
بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان
من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا
مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه [illegible]
ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان
وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا
ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة
في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة فهي احق بالعمل واذا لم يجدوها عاملة في

الملفوظ قدر واعملها فی ضمیر الشان لئلا یرد المکسورة
علیها عملا مع انه اجدر به ولم تجوزوا الاظهار ذلک الضمیر
لئلا یفوت التخفیف المطلوب ههنا کما یدل علیه حذف
النون وحکموا بلزوم حذف ضمیر الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت **اسماء الاشارة** ای اسماء الاشارة
المعدودة فی المبنیات بحسب الاصطلاح ما وضع ای
اسماء وضع کل واحد منها لمشار الیه ای لمعنی مشار
الیه اشارة حسیة بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
عند الاطلاق حقیقة فی الاشارة الحسیة فلا یرد ضمیر
الغایب وامثاله فانها للاشارة الی معانیها اشارة
ذهنیة لا حسیة ومثل قوله تعالی ذلکم الله ربکم مما لیس
الاشارة الیه حسیة محمول علی التجوز وانما بنیت
لشبهها بالحروف کما سبق وهی ای اسماء الاشارة
ذا حال کونها للمذکر الواحد والعامل فی الحال معنی الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الی المبتدأ وللمثناه ذان رفعا
وذین نصبا وجرا ای ذان وذین حال کونهما
لمثنی المذکر قدم لیکون الضمیر اقرب الی مرجعه وعلی
هذا القیاس فی التراکیب الثلثة الباقیة تقول
هی مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف علیه مقید الکل
منهما بحال خبر له ویجیء فی بعض اللغات ذان فی
جمیع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالی

ان

ان هذان لساحران علی احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قیل هی الاصل فی لغات المؤنث الواحدة لانها لم
تثن منها الّتی وذی وقیل هی الاصل لکونها بازاء
ذا للمذکر فینبغی ان یناسبها وقیل هما اصلان وللتقلیب
باصالتهما قدمنا علی سایرها الفروع عقیبهما وهی تقلیب
الالف یاء وتی وته بقلب الالف والیاء هاء نحو ذه بغیر
وصل الیاء بهاء وللمثناه ای مثنی المؤنث تان فی
الرفع وتین فی النصب والجر ولا یثنی من لغاته الا
تا لکثرة دورها علی الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل
انها معربة والجمهور علی ان هذا الاختلاف لیس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنیة
المرفوع وذین وتین لتثنیة المنصوب والمجرور
ووقوعها علی صورة المعرب اتفاقی لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فیها ولجمعهما ای جمع المذکر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا ای ممدودا ومقصورا واذا کان
مقصورا یکتب بالیاء ویلحقها ای اسماء الاشارة
حرف یدخل علی اوایلها علی سبیل اللحوق والعروض بعد
اعتبار اصالتها حرف التنبیه وهی کلمة ها فهو لیس
فی الحقیقة منها وانما هی حرف یجیء به للتنبیه علی المشار الیه
قبل لفظه کما یجیء به للتنبیه علی النسب الاسنادیة کقولک

ها زيد قايم وها ان زيدا قايم وتتصل بها اي باواخر
اسماء الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت بنية الكاف حرفا لامتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ذلك
وتلك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني
المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي خمسة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي
الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذانيك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذنيكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت الى مؤنثات وكذا البواقي
يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك
الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر

الى اولائكن واولاكن واما ذلك فقد اورده الرضي
ومالك وفي الصحاح لا اقل ذلك فانه خطا ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط
لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى
المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام
الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى
غيره فقال يقال ذلك وتلك وذانك حال كون
تاء الاخريين مشددتين واولائك باللام اي
هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور
سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين
واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد
حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمة وهنا بضم
الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول
اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا مبتدا او لا يصير جزءا تاما ان
كان تم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام

* لمحه بنا علیه

زمانی مکانه تشبیه اولندی قوة تمکنده مشبه به اولان
مکانک ایکی قسمی وار . بری متعارف و بری غیر متعارف مشبه
اولان زمانک مشبه بهک جنسندن و افراد غیر متعارفه سندن
دریوادعا اولندقدن بعد الادعا ثمه یاخود بشارتک مفهوم
ایچون استعاره اولنقدن مشبه به موضوع اولان ثمه یاخود
بهنا لفظی ذکر اولنوب اندن مشبه اولان زمان معنی
قصد و اراده قلنمغله استعاره مصرحه اصلیه اولرق اجرا اولندی

المحرر فقیر

شذ ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحصل اليه المركب اولا الى
انضمام امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان
مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او اوليا الا بصلة
وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوف على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله
وعايد فانه لو اريد بها معنا الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس
لهما صلة اصطلاحية وللقايل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان
يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه
الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد
بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر
العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما
كانت الصلة بعينها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية
او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد

اعم

اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم
من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا تم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كما في الفاعل والمفعول
والعايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة في شبه
اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفرد صورة
عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي
للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر
واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع
والياء في حالتي النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع
المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين
كاللتين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة
او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث
وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتي بحذف التاء والياء معا وما بمعنى
الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل
نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل
ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا المعلوم لاجهر كونه زيدا قلت الذي ضربته زيد وعن ضرب عمرو زيدا الذي
عمرو زيدا قايما الذي علمه عمرو قايما زيد وعن القايم منه الذي علم عمرو زيدا اباه قايم وعن اماث من اعلم
عمرا خير الناس الذي اعلم انه زيدا عمرا اباه خير الناس وعن المصدر الموصوف من ضربت ضربا شديدا الذي
ضربه شديد ويستغنوا عن التصريح وعن الظرف من سرت يوم الجمعة وجلست مكانك الذي سرت فيه يوم الجمعة
الذي جلست فيه مكانك وعن المفعول معه في ضربت وزيدا الذي ضربت واياه زيد وعن خبر كان في كان

قايما الذي كان زيد اياه قايم وعن
المستثنى في جاء القوم الا زيدا الذي جاء
القوم الا اياه زيد هذا في المنصوبات
واما في المرفوعات فتقول في الاخبار عن
الفاعل المظهر في طلعت الشمس التي طلعت
الشمس والمضمر في ذهبت الذي ذهب
انا وعن اسم ما لم يسم فاعله في ضرب زيد
الذي ضرب زيد ولكن كان في كان
زيد قايما الذي كان قايما زيد وعن
المعطوف من قام زيد وعمرو والذي
قام زيد وهو عمرو واما في المجرورات
فتقول عن المجرور بحرف في مررت بزيد
الذي مررت به زيد وعن المجرور بالاضافة
في ضربت غلام زيد الذي ضربت غلامه
زيد وعن البدل في مررت برجل اخيك
الذي مررت برجل به اخوك وعن المبدل
فيه فمن لا يجوز الا مع البدل الذي مررت
به رجل اخوك ومن يجوزه بغير الذي
مررت به اخيك واذا اخبرت في الجملة
الاسمية عن المبتدا من زيد منطلق قلت
الذي هو منطلق زيد وعن الخبر منه الذي
زيد هو منطلق وعن اسم ان من ان زيدا
اخوك الذي انه اخوك زيد وعن خبرها
منه الذي ان زيدا هو اخوك
[illegible]

واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي
في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي
اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى طي
لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال
انا نحو وبئر ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى
الذي والتي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي
العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز
حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني
في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به
لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي
اسم لا يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او

التي

المراد من الثانية ههنا الذي زيد في المثال الاول
لا ضربته لان ضربته جملة اولا

التي او الالف واللام فان التاء ليست صلة للاخبار
لان الذي يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها اي اوقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في
الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه
عن الضمير خبرا النصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته
اي جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من
جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة
الثانية وجعلت في موضع ما هو المخبر عنه في هذه الجملة
اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة
الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت
المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل واسم المفعول
منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل
واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي
تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا اسم
المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد

جعل في موضع المصدر العامل لانك لو اخبرت عن
ضرب في ذلك ضربت زيدا فقلت الذي هو
زيدا ضرب بالعامل لان [illegible] ناصب وانما
قيد المصدر [illegible] الاخبار عن المصدر
النعت العامل [illegible] في الجملة الضرب فيجب
ان يقول الذي اعجبني هو الضرب [illegible]

منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف
لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد
في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها او
اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي
وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك يمتنع
في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد
بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع
الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما
فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدي الى ان يعمل ضمير الذي جعل في موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون

نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير
كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود
الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا امتنع في الاسم
المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد
ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول
بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو
انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قايما موصولة
نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي او الشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي
يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك واكرمته

الا في التاء والصفة فان كلا من لا تجيء تاءه ولا صفته
واي للمذكر واية للمؤنث لكن في ثبوت الاعراب والانعم
وانتفاء التاء والصفة فاي الموصول نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها الموصوفة
لكن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي
رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق
وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا
على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما
اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من
خواص الاسم المتمكن فلا ترجح واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم
اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لتاكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم لشبهها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثني

التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل
ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لذلك
فلا حاجة الى الذكر ماذا في قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فالعائد
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية
والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما
ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء
وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى
قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال فيكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي
شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه
على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبر المصنف فوات
المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان
اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من
اقسام المبني الاصل فعلى هذا انها كونها شابهت المبني
الاصل نحو قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد

تفجرت وتوجعت عبّر عنهما بالمضارع لان المعنى على الحال
وهو انسب بالتعجب عبّر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء
في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدّم الامر لانه
اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تأديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى
الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي
القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل كان معناه الامر والماضي والمتبادر
ان يكون هذا انسب بالوضع فلا يرد مثل الفعال اسم
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي
اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد
في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد

فى

فى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه باطراد
بالاطراد او الكثرة فكأنه قياسي لكثرته واما في الرباعي
فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه
مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي
هو علم قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لي الى الآن
دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين
الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا
ووزنا اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعّال وفعول للمبالغة
في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل
لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان
لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج
الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فثابتة في جميع اسماء الافعال بحث وجيه في كلام طويل
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه
وان كان علما كما قالوا لكنه للمعنى لا للاعيان وقوله

كحذام

منونا صفة علم وذكره للتنبيه على انه لم يتبع الا كذلك
كقطام علما لمونث وعلى كذلك مبني في استعمال
اهل الحجاز ثلاثتها مثل فعال بمعنى الامر عدلا او زنة معدولا
في استعمال بني تميم الا ما في آخره راء اي الا في فعال علما الذي
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين
ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابها كلها نحو حضار
علما للكوكب ووجه اختيار الاكثرين ان الراء حرف مستقل
لتكرره في مخرجه كالكسرة فاختير فيه البناء لانه اخف اذ
سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم
تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم
فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حال كونها اصواتا ساذجة ولم
تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي وهو لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من
نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدرت

ما يشابه

ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وهو لا يقدر ان يحكم
عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجره او دعائه
او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وهو لا يقدر
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء
التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او
غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها محكي
عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجل انها تجري مجراها واخذ حكمها في
اعرابها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ وانما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان
الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني
مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم
الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض غير الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين وهذا كان ذكرها على سبيل

يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوتت
الشاة تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة
عند اناخة البعير ولم نذكر القسم الاول وهو ما كان
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك
لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين
بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا
حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير
منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
ليخرج مثل يا عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا
القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين
النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط
القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة يفهم
من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى دلالة

انه من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا
النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه مع الاخر
لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري خمسة
مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني وما حرف عطف
او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف
نحو خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت
عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات مثل
من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان
البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه
العدد والزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه
لا يراد بها حادي وعشر بل ان المراد صيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه يكون كالمقابل باعتبار وقوعه بعد العدد الكثائي على
المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكنه
كالمقابل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا

بنوع الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا
ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك
من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما
جميعا فاقتصروا على احدهما من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق
بينهما الا بذكر الواو والا في اثني عشر واثنتي عشرة فانه
لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والالف وان تضمن
الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه وان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول كما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا
واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه و
اخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني

وحرف

وحرف الثاني **الكنايات**. جمع كناية وهي في اللغة و
الاصطلاح ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم
وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها في الاصل ذا اسم الاشارة دخل عليها كاف
التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم
كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث
اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة وقعت موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم تخل عنهما اختير
البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات

كائن وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي
كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الا
فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوينا
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان نون التنوين
مصون لها في الخط فرسمته في الشاذ مخالفة عن اخواتها
فلذلك لم يذكره المص معهما فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت
للعدد الوسيط العدد وهو من احد عشر الى التسعة
والتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها
مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم
رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة
ولما كان هذا اللبس مشكلا في التصريح بالكثرة جعل جمعه
مميزه كانها نايبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل
ضربت وكقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها قال الشارح
الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية

وذلك

وذلك لو انفقته حذر اللبس المضاف اليه كم واما مميز كم
الاستفهامية فلم انجر عليه مجرورا بمن في النظم ولا نثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوزه
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم
استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من
اول الامر انه من اي نوع الكلام والخبرية ايضا تدل
على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب
التنبيه عليه من اول الامر وظاهرها لو قال كلتاهما
لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على
تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم
بين موقع كل واحد منهما بقوله فكل ما اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه
فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز
وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعين لاحد المنصوبات

انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربا ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل
عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان ما بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان
لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من
هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف
جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف
الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان
يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا
ولا تقديرا فعل وشبه فعل غير مشتغل عنه مثل كم رجلا
ابوك ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن

العوامل

العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان
لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما
عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة و
ما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
فكم ههنا منصوب المحل اولا داخلا تحت قاعدة النصب
باعتبار الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك
اى مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه تتأتى
تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها
وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذ مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت و
ما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع
اصنع وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضربه
ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير

بجده عند الله ولا يتاتى فيهما اي في جميع اسماء الظرف
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل والفعل لا يصلح
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه يعني
واين وايان وكيف ولدى واذ ان لم يجر بحار نحو
من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا
يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشيخ الرضي
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ موخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه
الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي
اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة اي فيما احتمل الاستفهام والخبر
وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ و
في بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو مميز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة

في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران النصب على الظرفية
او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوب معمولا
على سبيل الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق
من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها
خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها
وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل
الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء معوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها
لكثرة الخدمة صارت كذلك او بمعنى خلقة لها ونسبتها
الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى تغلبت
اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره
مني وجبرا من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشار جمع
عشراء وهي التي على حملها عشرة اشهر واختارها
لانها تنازي من الحلب والطبع بسهولة ففي حلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم

فتسأل عن كمية عدد عماته وخالاته فتسال عنه وكونها خبرية
على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك
حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة اوكم
حلبة على التهكم اوكم مرة اوكم حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء المصحح توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع
عمة فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة
رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف تمييز كم استفهامية
كانت او خبرية فى مثل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فاذا سئل عن كمية مالك
او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية
دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما
او دينارا او كم دراهم او دنانير مالك فكم فى هذا المثال
مرفوع بالابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار
انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت
او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان

للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال بتقدير
كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية **الظروف** اى الظروف المعدودة من
المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض هنا منها اى من تلك الظروف ما اى
ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فان نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب
بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن
الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى
اليه فلما حذفت صارت غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت
لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى
الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم يجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها
عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف واذ
ولا قياس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرف
قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعرب

لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال
الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه اى
مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير
فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن من الظروف
لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا
لا غير وجاء فى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما و
كذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير فى كثرة الا
ستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من
الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمال وقد جاء اضافتها الى المفرد اما ترى حيث
سهيل طالعا نجيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل
مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا او فوه
نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة
مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهي ان كانت فى
الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد تعربه بعضهم لزوال
علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على

بنائه

بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان
المستقبل وان كان دخلا على الماضي وذلك لان الاصل
فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد
المتكلم فلا يقال فيما يستعملها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد يستعمل فى الماضي كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا
جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذه علة اخرى
لبنائها فلذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل
مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم
ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل
ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم
والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا غلبة
ووقوعه بعدها فرقا بين اذا هذه وبين الشرطية والمراد
بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من

عدم اجتماع وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او
واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة
وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من
الدلالة عليه فاما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع
مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى فخرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه
زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكا
مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية
بل النصب سمتية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان
نحو اتيتك اذ احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد
عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية
اذ الكاينة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكونها وضعها
وضع الحروف وقد تجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية و
الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد

تجي

تجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قايم ولقلة مجيئها لم
يذكره المصنف ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني
تجلس اجلس واني زيد وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما
انها تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا تقال ايان يوم
قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص
بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف الكاينة للحال اي حال شيء وصفته فالمراد
بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال
عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط
مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على
اي صفة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه
وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو محل النصب على الحالية
اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان

ظرفا

تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتي
يوم الجمعة قبليهما اى يقع بعدهما اى بعد منذ ومذ المفرد
اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول
مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا الحكم عليهما باول المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا الشيئين ولا اشياء
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ
يوم لقيتني فيه لحصول تعيين المقصود من كونه معرفة و
انما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل وقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت الزمان من الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع
مدة زمان الفعل قبليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان
الذى قصد بيانه حال كونها ملتبسا بالعدد اى بعدده
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته
مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان او ان
اى كتب هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت

مذ

مذ انك ذهبت او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فتقدير بعدها
زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها
فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك اى مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمان مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تأويل [illegible]
لانهما انما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده
اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده
خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون
المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك
غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية
الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما
يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال و
سكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال
وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق

[illegible]

انه يقال المال عند زيد فيما يحضره عنده وفيما في خزانته
وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن
زيد الا فيما يحضر عنده وحكمهما ان يجر بهما على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد نصب في بعض لغات العرب
بلدن خاصة غدوة تمييزا سيما عند تشبيها النون بنون
التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف نونها
ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها
قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذا اشهر
لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
بضم الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط الذي هو
اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل
الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي في وقوع شيء
فيه ليستغرق النفي جميع ازمنة الماضية نحو ما رايته قط
وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لشبهها
لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي في
وقوع شيء ليستغرق النفي جميع ازمنة المستقبل نحو لا اراه
عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على

وجه

وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف
الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب والاكتساب
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالظروف المذكورة
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير
مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي
مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة
ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه
اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له
اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات

فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث
انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع
لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي
مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمة لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
وضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء
معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها و
معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء

كل

كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما كليا لان المتصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او
الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه
ما دخله اللام الزائد لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر
امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما
آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد
به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور
الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقول

[illegible]

مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم
اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام
او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء
بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص
العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هو اي المستعملين واضعا له ذلك غير متناول غيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اي متناولا بوضع واحد لتدخل
الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من
حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه

ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت
انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له فالمراد
بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان التنبيه بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب
الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها
بالذكر لان لها احكاما خاصة ليس لغيرها وهي ما وضع
اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت
تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها
كل احد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن
واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون

كل واحد منها موضوعة لكمية واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقدير ان لفظ
الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هو الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر ولا
ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها
باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين
والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة
ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر
وتثنيته واحدة واثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث

وتثنيتها

وتثنيتها على ما هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال
الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا
بين المذكر والمؤنث مثل ثلث نسوة وعشر نسوة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابق وتقول
اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد
عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
او ثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على
الاصل في تذكير المذكر وتانيث المؤنث وتغير الواحد الى
احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر
الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة
الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة تجاه
للجزء الاول فيهما حالة قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر
كراهة اجتماع التانيثين فيهما من جنس واحد واما تذكير الثاني
في احد عشر واثني عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر
والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي ثنتان
وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما ذكر
وجب تانيثه لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وتميم بكسر الشين عند التركيب في المؤنث

وتميم

اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل
التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها اي
اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين
المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من
غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
من تلك العقود الى عقد آخر واحد وعشرون في المذكر
احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والاحدى
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب ولم يكن استعمالهما بالعطف على صورة
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما لما عداهما فقال ثم
بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها
كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة و
عشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائة

والفان

والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير
فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما
بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد
حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء
الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او
واحد ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة
واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة
واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة
وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان
يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا — في تثنية الالف اي الفين
والاكثر في ثماني عشرة فتح الياء وبناء صدر الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان
الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ
حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء في القاضي اذا
حذفت الياء الآن الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا
نزوعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال
الشارح الرضي ويجوز كسرها بالدليل على الياء المحذوفة

فكون الفتحة اولى ليوافق اخواتها لانها مفتوحة [illegible]
الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء
الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز
الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه
مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع
مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة حال
تمييزها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال
مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا المئات لكنهم
كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما
هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه خفيفا ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد واما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يمكن
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها

اوليست

اوليست في الحقيقة نون الجمع واما في احد عشر فلانهم كرهوا
ان يصير ثلثة اشياء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه فيه مما كان من غير العدد ولم يكن
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
ليطرد بجانبه امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليلا
ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف
وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع
مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مآت
رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه
يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كان
مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان
يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي
مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص
اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها
عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير و
التأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء

اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت
ثلث اشخص وانت تريد الرجال اعتبارا بالمعنى ولا تميز
واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان
بتمييز فلا يورد الواحد مع مميزه فلا يقال واحد رجل
ولا الاثنان معه كما يقال ثلاثة رجال بل يذكرون
ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين
اذا كان مثنى مثل رجل او رجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
فيذكر بهما استغني عن المميز فان قلت يجب ان يميز الواحد
بمعنى جنسه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان
مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا
رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد
ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها
وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز
واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه
المصوغة مع بنيته خاصة القابلة للحوق علامة الافراد
اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا
حسب لعلامة الافراد

اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين
على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرها
ولا شك ان رجلا اخف من اثنا رجل وذلك اي الاستغناء
انما يكون لان افادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد
التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره ذلك
المفرد عددا اقل منه زيد عليه بواحد الثاني في المذكر
فقوله الثاني مفعول تقول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ في
الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي
لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار
حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية
في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير وانما قيل الواحدة والواحد لا
لا بد ان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم
ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير
او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع
المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث
الاسمين في المؤنث كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم الواحد فذكر
فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار التصيير
واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما
قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار التصيير
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما
اي الاثنين من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين

ثالثة

ثلثا ثلثا وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى العدد
يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد
على عشر حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر
درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرف
وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه
بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء
التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود
موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث**
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير و
التانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي
وتعريف المؤنث وجودي **المؤنث** ما فيه اي اسم كان
فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة
حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الطرف

فالرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير
الرباعي من المونثات السماعية او تقديرا اي تقدر غير
ظاهرة في اللفظية كدار ونار ونعل وقدم ونحوها من
المونثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة
المونث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها
مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد
بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس
ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمونث مثل هي
وانت وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم
بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة
في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي
ملتبس بمخالفة المونث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فيه
حقيقة او تقديرا او حكما لا انه تانيث حقيقي في معناه كظلمة
مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل
تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظي الحكمي
كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما
هو الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا
وضميرا فالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ابدا

بتانيث

بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير حقيقي فانه حينئذ لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى
هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو
بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في
طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز
فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث
الحقيقي او ضمير المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا
لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت
القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كانت المونث الحقيقي منقولا عن علم
في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه
واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم
لانه لو كان الجمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا تقال جاءت
الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان في

مؤنثاً نحو اذا جاءتك المؤمنات او مذكراً نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار وان
شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير
غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالماً فان ضميرهم
الواو لا غير تقال الزيدون جاؤا ولا تقال جاءت فعلت
اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء لكنه
للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي
ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع
المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام
وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن
اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير
فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه
النون موضوع عليه واما في جمع المذكر الغير العاقل
كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي جمعه
فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقاً
الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين واستعمالها في النساء للحمل على جميع غير العقلاء
او الاناث لنقصان عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء المثنى
ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد

قوله

قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والا لصدق
التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان
قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم
يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضاً عن الحركة
او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتح النون ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحق ولا باس
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء
صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية
ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد
حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار
دخول المنضم تحت جنس المنضم اليه بوضع واحد المشترك بينهما
ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعاً لاستغني
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق
هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الكلام
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافاً

لبعضهم فان قلت هذا اشكل بالابوين للاب والام و
القمرين للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار
معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم ثنيا ولهما فيتجانسان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب
وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل
هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء انه
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول
بالمسمى به ليحصل مفهوم ثنيا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية المجرد الاشتراك
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما للكثرة يأول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعائيا
لابي بكر وعمر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكونها
الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان

آخر

آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير ~~المص ان يبين حكم ما يتطرق~~
~~اليه التغيير~~ اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لكن
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي
الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى
بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي
غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل
والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه و
قد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى
او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا
للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة
احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في
الكساد لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء جمع

من الامالة وهي القراءة بين الفتح والكسرة

القراءة وللمتنبك من قراءة اذا تنسك وحكى ابو علي عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرا
بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا
فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل
اقتت واجوه وربما تحذف فيقال حمران وحكى المبرد عن
المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا
الا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو
ورداي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية
فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء
وثانيهما قلب الهمزة واوا لان علة الهمزة في الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا
وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه
لا يجوز ان يقال في رداء الا رداوان بالهمزة دون الواو

بالواو

بالواو لكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول
المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن
اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا من الحكم
بالاستحسان غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب
المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون اصل الاصل
واوا او ياء ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة
اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فتنافيا وحذفت تاء التانيث اى قياسها ان لا تحذف
عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين
والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانتفاع بهما وحدها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث
لا تقع في حشوه وقيل خصي والى مستعملان وهما لغتان
في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس بقاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة

مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الجمع ما
دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة اى تتعلق
بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف
هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير ما
اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفرده
اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على
سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل فى قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون
فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل
على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانها وان لم تدل عليها فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده
وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع
والعدد فنحو تمر مما هو الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول

اسم

اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما
خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قبيل الكلم لا تقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
قبيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يخفى
التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع
التى لها من احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة و
اما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد
بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ
فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة
اسد وهو اى الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى
الجمع الصحيح نوع يكون لمذكر ونوع يكون لمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى
النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة ليدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط مع الملحوق

على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه كثرة
ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه
ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار
واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة
كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى
آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وتبقى بعد حذف ما قبلها
اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير
ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع و
مصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط
الاسم الذى اريد جمعيته جمع المذكر يعنى شرط صحة

جمعيته

جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى بحتا خاليا من غير
معنى وصفية فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او الاثنان كالمرأة او واحد
نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه
نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن
كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وعلى اسمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء
لا الالف فلا يمنع من جمعيته بالواو والنون لان الممدودة
تقلب واوا فتخرج صورة علامة التأنيث والمقصورة
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط
الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل
اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر
والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة
افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائنة
ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل

والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا يقال فيه
احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان
فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتأويل الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور
وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان
يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا
مستويا فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكر متلبسا بتاء التأنيث مثل علامة كراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذف التاء
لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما
في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة
بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها

بسكونها

بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل
وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب القاموس
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه
والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخره
اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان
يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط
صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن التاء التأنيث كحائض
لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض
ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كانت صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة
بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير شرط
مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي
شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان اسماء
المؤنث بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء
التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا

التأنيث لان تذكير تحقيقي ولا ظاهر العلامة

جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه والامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما دل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق

جمع قلت چار باشد در وزن افعل وافعال وفعلة وافعلة

على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء **المصدر** اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي يدبر تقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك كما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر

بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره
اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام
عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط
فيه الزمان كاسم الفاعل واسم المفعول اذا
لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله
بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا
مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا
فيجئ حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في
حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب
زيد ولا يضمر اي معموله فيه اي
يكون الظرف مفعولا لم يسم فاعله لانه لو اضمر
فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على
الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة
الى الفاعل وكذلك في اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ونحوها

لايلزم

لايلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان لا في لفظ
تثنية وجمعا ولشبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا متصلا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل
ضربه زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى
فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى
لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى
ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على
قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله
مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن
جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل
لم يات في القران شئ من المصادر المعرفة باللام
عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر

مفعولا مطلقا مصرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ
لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء
كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا
غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقياله وشكراله وحمداله فوجهان
اى يجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية
ففى قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمى
المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان فيما قبل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين
توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل
ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان
ما يجهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى
الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به
معتقدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف فى شرحه
قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من

اسم المفعول والصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
تمام الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى
اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له الاسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام
به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على الاصل
الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج
الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له
مع الزيادة ويجب ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل فى الترجمة اكثر لغة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب

وحاتم وماشي وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن
قام به لا على صيغة الفاعل فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل تفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن
ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي
على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة سواء كانت
حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر و
ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدخل فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة ومستغفر فيها وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل موضع مستغفر كان مثال الكسر للغير الواقع
في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
متعديا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيئين شرط

فان الاصل ان لا يعمل الاسم وانما عمل [illegible] لمشابهته بالفعل [illegible] وانه لا [illegible] على [illegible] حكاية الحال [illegible] الاستقبال فلذلك لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي [illegible]

عمله

عمله من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة لبيان
بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع
فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان الباسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال معناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف
به وهو المبتدأ والموصول وذو الحال المعنوي فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء راكبا
فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من
الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا راد
بما اشبه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما
قائم زيد وما قائمان الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للمضي اي للزمان الماضي لا للاستقبال او لمضي
الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات

[illegible] الاعتماد [illegible] الفعل [illegible] لانحطاط رتبة الفرع عن الاصل [illegible]

شرطا الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته
ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تع وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له
اي لاسم الفاعل مفعول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى
المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل
عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته
الاولى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في
المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل
اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على

تقدير

١٦٧

تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل
واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن
او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من
المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما جاء من صيغ
منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله
اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم
تطرق خلل الى الصيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق
علامتي التثنية والجمع فتقول الزيدان ضاربان او الزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا
اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول
له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد
مجرد التخفيف لطول الصيغة بها كقراءة من قرأ والمقيمي
الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير
التنكير كقوله تع انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة

مفعول له للحذف اي يجوز حذف المفعول
مع وجود هذين الشرطين لقصد مجرد
التخفيف لا غير
راقمه

ثم الا اعتماد عليه **اسم المفعول** هو ما اشتق من
فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما
من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما
وقع عليه الضرب واعتداد افاته من مقام قرينة اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من
فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى في
عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه او الهمزة كامر اسم الفاعل اى
مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا
او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل من حيث انها
تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز

عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى
لذات من قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام
به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق
ككريم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار
الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع
للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها
اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اى لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن
قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدر بحيث لا
تجاوز ما فالظرف منصوب على انه حال من المستكن
في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة
على قدر ما سمع وخص مخالفة الصيغة اسم الفاعل بالبيان
مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة خصوصها
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد تعمل عمل فعلها مطلقا

اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
للاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فغير معتبر فيها الا
ان الاعتماد على الموصول لا يأتى فيها لان اللام
الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اى جعلها قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل
قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون
الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضافا او متلبسا باللام او مجردا عنهما اى
عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الاثنان فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى
هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب
فى الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على
الفاعلية اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى
تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى
التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا
عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع
لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل

والجرّ فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية
قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجرّ وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصودة وذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل ما ذكر في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن
وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جرّه
بالاضافة وانما غيّر الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة فان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجرّدة عن اللام وهذه للصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا
بهذه الوجوه وانما قدّم الصفة الكائنة باللام فى اول
تقسيم المسائل على الصفة المجرّدة لان مفهوم الاول وجودي
والثاني عدمي وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة
المجرّدة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها
ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان

احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون لحسن وجهه بالاضافة او بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن
وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان
افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم
يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود
من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه وسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة
الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه القبح
انهم اذا ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ
الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه باستكنانه في الصفة والذي
اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو

حذف

١٦٦

حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي
خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر
قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما
في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن
الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
بنصبه وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه برفعهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة و
الآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما
وهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن
لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها و
هو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه
والحسن وجه برفعها فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها فاعل لها فلو كان ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا
يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى
ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع

معمول الصفة بها بل تنصبه او تجره ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث اى الصفة تانيث الموصوف
فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع اى الصفة ايضا اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما
الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير
المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى
مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد
فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فبقى غير المتعدى الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك
اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانها وتضافان اليهما تقول
زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما
لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد
ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول
اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب

نقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اى الاسم المشتق من فعل اى حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
على غيره فى اصل ذلك الفعل والجار فى قوله بزيادة اما
ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
هو اى اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما
فى الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل
من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد ولا مزيد فيه ليمكن
البناء اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى و
الثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان
هيئة الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى
او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان كمية الحروف الثلثة

يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه
اما من صهولا او من زوايت او ممزوجا منها فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لليس بلون اي من ثلاثي
مجرد لليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما يشتق الفعل
لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس بما يراد به ذو حمرة
وعور او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم
اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة فالاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
مشتق من ثلاثي لليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد
غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان الاسم
زيادة فيه على غيره يتوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد
فيه واكثر بياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب وحيث
قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد لكن
يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من ابن هبنقة واجيب بان المراد بالحمق ما يبدو

من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولئلا اضل وتقلدها اخوه ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن
انا فهذه ناشية من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز
اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله
وبلادته ظاهرة على سبيل شذوذ ولا يقول ذلك
عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال
وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق منه وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء
للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية
على هذا القياس واشغل واشهر واعرف واستعمل اي
اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد
منها لان وضعه لتفضيل شيء على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر

بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا تحت
مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنه بحسب الارادة
لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه على مشاركيه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل
من يشاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه
والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي بان تقصد به زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده وتضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي
لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة و
داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه
او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو ما تقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان

واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام
الى معهود متعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما
كما اذا طلب شخص افضل من زيد فطلب عمرو الافضل اي
الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا
باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا
واما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من
بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا اذا عرف
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه باعتبار انه يستعمل بالاضافة اي اكبر كل او انه
من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به
الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به
على من اضيف هو اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل
الشيء على غيره فلا بد ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله

او الزيدون او هند او الهندان او الهندات فعل الناس
وهذا لانه تشابه بفعل من الذي لا يلبس فيه الا الافراد و
التذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي
مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لمن هو اي لاسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان فضليا
والهندات فضليات لمشابهته ما فيه الالف واللام في
كونه معرفة واما النوع الثالث من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي تقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل الموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي غير المفرد المذكر لكونه
لحوق اداة التانيث والتثنية والجمع المختصة بالآخر مما هو
في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها فارقة
بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط في الفعل لان العمل في المضمر
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان

مظهرا

مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل
دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم
من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل و
اما الظروف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان
الظروف والحال يكفيهما رائحة الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتمييز ينصب ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل
زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس مثل الفعل
في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو
استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد شابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا بشيء هو في اللفظ لشيء معتمد عليه
بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة
لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك
الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني
مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه
او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء

الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مشترك
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في
اللفظ لاثبات لشي وفي المعنى لمتسببه ليحصل لصاحبه بعقده
عليه ويحصل المظهر متعلق بذلك الصاحب حتى يشترك
فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها على رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا
وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه
عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستقف فايدته وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن

لانه

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده
الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل الحسن لكحل عين رجل
منسوبا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة ما يأباه مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن
في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون
احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن بعد
تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة لان نفي الزيادة
لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى الحسن
منسوبا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه و
القياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى
ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى
المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام
ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان نفي الزيادة على شي ما يتبادر بنفي زيادة فيصح
ان يقصد بنفي المساواة مطلقا ولو في ضمن
الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك
ان حسن الكحل عين رجل دون حسن الكحل عين زيد وذلك
كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر فينبغي ان يكون
عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز

في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيلي فاذا
زال بالنفي زال الكلي ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد
الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل افضل ابوه من زيد
فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا يضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموله اي الكحل
فيه حسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية والكحل
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كان ليس
معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه
عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
في المبتدأ والخبر هذا العامل بالحقيقة معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه
اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل
ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة

ما رأيت

ما رأيت رجلا احسن من الكحل فيه حسني سوى الكحل في عين
زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست
من قبيل العبارات المشهورة الواردة في اداء مثل
هذا المقصود والكلام فيها ولما فرغ من مسألة الكحل وبين
شرائطها وما يعبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا
زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها
غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارات اخر
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل هذه التراكيب
الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة
وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان
تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
بان فاته من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر
منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من
البين والنفي من زيد كان اخصر مع ظهور المعنى
المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التغيير لان ظاهره من كحل كل عين زيد والمعنى على
حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشيء على نفسه اذ تعدد الكحل ح فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كانت الكحل فيها مفضلا
عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل وكان
اصلها ما رأيت عينا احسن فيه الكحل منه في عين زيد

مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين نظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما

هكذا ترتيب البيت في المتن مشوش

فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رأيت عينا حالا مماثلة لعين في اهل الكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا
كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم
من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن ليس
في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها
فصل ظاهر لو رفعت فصل بالابتدا لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
كما ذكرنا مثل ولا ارى مثل منصوب على انه صفة مصدر
محذوف اي فلت ما رأيت كعين زيد قولا مماثلة
قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت
المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا
وهو المذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت
على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
نظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا
ما وفى الله ساريا كان جملة لا ارى واديا اقل
به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم لجماعة الركبان
وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من اني واني كالتقية

من

١٧٢

من حيي اوحي وهو المكث والثاني وساريا من
السرى وهو السير في الليل فقوله لا ارى اما من
رؤية البصر او من القلب فعلى الاول واديا مفعوله
وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا
مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حين نظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والوادي
ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا او حال
في ه متعلق باقل والجر ورعايد الى واديا وركب فاعل
اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب
او منصوب على المصدرية اي اتيانا تائية واخوف عطف
على اقل وهو بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا والمعنى واديا
اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى
مصدرية وساريا اي راكبا ساريا مفعول وفي و
المستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا
في وقت وقاية الله ساريا فقوله مررت على وادي منصوب
الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل
من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من سائر وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله
سبحانه راكبا ساريا بالليل فيه عن الافات والمخافات
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل

به ركب القوة فيه لو ادّعى الشياع ولو عبّرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ادري وا ابا اقل به وركب ابا قوة من
وادي الشياع ولمّا قسّم المصنّف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه
علم منه دليل الحصر وحدّ كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر
بل صدّر مباحث الاسم بتعريفه ثانيا وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدّرها بتعريفه فقال الفعل
ما دلّ اي كلمة دلّت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دلّ
يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن
ارجاع ضمير نفسه الى المعنى اي في نفسه لاستقلاله بالمفهومية
لكن المطابقة لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دلّ
كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة
بلاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية والمراد بمعنى في نفسه
ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعيّن ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا
القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا

والمراد من المعنى المطابقي للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل اما ... اي سواء كان مطابقيا او تضمنيا لكونه دلالته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة

وضعا

وضعا اسماء الافعال لان اسماء الافعال جميعها
منقولة عن المصادر او غيرها كالظرف ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها معناها
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقتران
باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين و
لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الابهام له
من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول
قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل وتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولمّا او لطلب كلام
الامر والنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما
خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل
ولا يلحق الا فعاله فاعل الصفات اسقطت عنها
بلحوقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء
التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ونحو
تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة

البارز المتحركة المرفوعة فتدخل فيه تاء فعلت ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بآخره فآخر الفعل
انما يكون للفعل فوقعه وحط فروعه عنه بمنع احد
نوعي الضمير نحو زاعن لزوم تساوي الفرع مع الاصل
وخص البارز بالمنع لان المستتر اخف واجهر فهو
بالتعميم احق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل
الوضع لانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
اي الزمان الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون لبعض اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فعلى هذا ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما
البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء
تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع

المتحرك

المتحرك فانه مبني على السكون نحو ضربن الى ضربنا كراهة
اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة
اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه
مضموم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي لاجل
كونه ملتبسا باحد حروف آتين في او انيت يعني حروف
التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوع
اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعنى المتعدد
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك
المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه
بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يختص بواحد من معانيه بواسطة اللام
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا لهذا اذ معنى المضارع في اللغة المشابهة مشتقة
من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون
اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان او ذلك

الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا و
نحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مونثا وللمونث الواحد وللمونثين
غيبة اي حال كون المونث او المونثين غايبات
او ذي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين
المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما
اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يتعرف بالاضافة
معرفة لكنه تخصصت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى والموافقة
التابع وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما
اذا كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او زائدة
كيكرم ويقاتل ويفرح ومفتوحة فيما سواه اي فيما
سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل تدفرج ويستخرج
ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم
علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم
يتصل به احدهما نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة و
لا نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء
الكلمة فلو اعطي الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة

ولو

ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولا
نون جمع المونث في المضارع تقتضي ان يكون الفعل
ساكن الاخر لشبهها بنون جمع المونث في الماضي فلا يقبل
الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما
وجزم يختص به كالجر للاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة
ما لم يكن في آخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان
وتضربان وللجمع المذكر مثل يضربون وتضربون وللمونث
يضربن وتضربن وللمخاطبة المونث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد المذكر وتضرب في المونثين
في الواحد الغايب المونث والواحد المذكر المخاطب
واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال
كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به
ذلك اي ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس
مواضع بالنون في حالة الرفع وحذفها اي بحذف
النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الى اخرهما والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء

بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء
ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف
الواو والياء في حال الجزم لان الجزم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف
في حال الجزم تقول يرضى ولن يرضى ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب
او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم
لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقوا
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو
الذي يضرب وفي سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
الذي ضارب وهو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه
وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم

وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كالجزء
اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد
يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء
في باب افعال المقاربة ان شاء الله وينصب اي
المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كأيش في
اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل
اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى
ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام
الجحود وهي لام الجاءت الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان
الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جارة فيمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمكة
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي
فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا لتكون من
عطف المفرد على المفرد والمفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني

لن فيه تخفيف اصله لا ان فحذف الهمزة
وسقطت الالف لالتقاء الساكنين مع
النون من تخفيفه فصار لن
كذا

لانها مرادة ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة
زنى بحتى بعد فعل الامر والارادة نحو
وامرت لاعدل ويريد الله ليذهب
حتى

اياك وفي لا تاكل السمكة وتشرب اللبن لا يكن منك
اكل السمكة وشرب اللبن معه فان التي ينتصب به
المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة
ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف
ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان
الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا تقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان
المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري فيها ان التي بعدها
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا اذ لا يلزم ان يكون في معناه التابيد
ولن ابرح الارض حتى ياذن لي لزم تناقض لان لن يقتضي
التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن
ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما
قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما
اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل
قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال الاول
ان الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد
ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب
المضارع بهذا مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين
المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
كمستقلة المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال
المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بمعنى كي اي حال كونها بمعنى كي او حال كونها

بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى
تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال اما تحقيقا فان
اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم
بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
بهيئة هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت
هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فانقل
على ما كان عليه وحكيت في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يكون حينئذ تقدير ان لانها علم للاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف
لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون
حتى داخلا على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها

اي حرفا مستانفا اي يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا تعلق له من حيث الاعراب بما قبلها بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها لانها متعلق الجار والمجرور

سببا

سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات
الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه اي
مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في
زمان التكلم ومن ثمه اي ومن اجل هذين الامرين اي
كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع
اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها
في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت
حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه وجد سيري
فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو
في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على
كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة

كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري
حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في
وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله اتم سيري عطف
على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان
بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع
بعدها هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما
كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا التقدير بعدها ان فان قيل اذا صار
الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على
حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله التعذيب
او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها لان انتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون
قبلها اي قبل [illegible] الفاء احد الاشياء الستة ليعد
بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا

عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام
مني او النهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم
فضرب مني فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي
فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او النفي
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا
ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او التمني
نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا
يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء
في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل
الفاء واما نحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب بعدها
المضارع بتقدير ان مشروط بشرط [illegible] بها الجمعية
اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وانما

وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو وقبل ذلك
اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة واشتقها الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل
السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فبشرط معنى الى ان
او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الذي
على ان المقدرة بعدها للان ان ايضا داخل في مفهومها او
والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي
فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى تبادل
مقصد رجحه وربما والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى
ان تعطيني اي اعطائك حقي والعاطفة اي الحرف العاطفة
مطلقا سواء كان من الحروف العاطفة المذكورة اولا
كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشرط
نصح لتقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير
ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك
زيدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم ثم من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس كشرطها بالشروط

المذكورة

المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على اول المعدود وثم الناصبة بتقدير ان
اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا وعلى آخرها وهو
او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على في
قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان
كان ابعد بحسب اللفظ لكن اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم
ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت
يلزم تخصيص الحكم وتكليف الواقع مخصوصا به كما سبق
من جريانه في ثم ايضا او يرد عليه انه كان المناسب
ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما هو
ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان
تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزايدة نحو اردت
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك و
ان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو
جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت
لضربك فجاز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح
وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح لا يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل [illegible] صريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي

بعدها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما تضمنت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر ان بعدها

وتجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها

بحث الجازمات

وتجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احتراز عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى وتجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وبها يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد

اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انا ايضا اقرأ عليها ومن التعذر تساوى قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وتجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اى تنفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضية من وقت الانتفاء الى وقت التكلم كما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا

باستعمالها غالبا في المتوقع ان تنفي بها فعل مترقب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد
يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام
الدعاء نحو ليغفر الله لنا وهي مكسورة وفتحها لغة وقد
تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو والفاء فلتقم طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا
المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا
للنهي ضدها اي لا النهي التي ضد لام الامر وهي التي
يطلب ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم
المجازات المذكورة من قبل يدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا
والثاني مسببا وفي شرح المصباح وكلم المجازات ما تدخل على
شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات
لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد لجعل شيء سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل
كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنيا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك

فان

فان شتمه ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنيا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر بينهما
النسبة بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه جعلها
بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عنده اي عند
سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان
اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من
حيث يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك
او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان
او ما تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم
وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اته او
اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا فقيل
للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم
اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد
سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل ومعنويا كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه

الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك ولما
قال بعيد قد يخرج عنه الماضي المحقق الذى لا يستقيم ان
يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء عليه وان
كان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما
اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او بلن بحيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط
فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيوجه
بالفاء واثرت في تغير المعنى خلصت لمعنى الاستقبال
فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا
نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن
عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضي
والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
ح اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك الامس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي
الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني و

العرض

والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء وجئ اذا التي للمفاجأة
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان
معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث
امر بعد امر فيفهم معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء
اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها
لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فتخصص هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التي يجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد
الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهي
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن
عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان
تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد
السببية اى سببية ما تقدم له فيجزم بتقدير ان مع المضارع
نحو خذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما به وانما اختص تقدير ان لما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب

يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها اوفى
سببية لها فاذا كان المضارع في الواقع بعد تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الفائدة
لها فقدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
بأسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له
فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا
المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة اى شرط المثبت والعرف
قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك
كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اى عمهين او

بالاستيناف

بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد منه صيغة الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون
ويريدون صيغها وفي بعض الشروح اما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على
المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكر المص في شرحه صيغة
يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن
المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا
عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن
مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء
مقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته
بالاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببية وهي حكم
الصوت حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم
في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة

لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول
اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا وارم كما تقول
لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدر
فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن آخره وحذف ما بقى امرا تقول في تعد
عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
رباعيا والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت
همزة الوصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كانت بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس
بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة
لالتبس بالواحد المتكلم المجهول بالمضارع المعلوم
من الرباعى اذ قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سوا
اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الافعال
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال
لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون

بعده

بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة الا
ووقت لا ارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين
في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة كذلك صيغة
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان
الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
آخره مثل ضرب واخرج واعلم واختير له هذا النوع
من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان الخروج الضمة الى الكسرة ووزن
فعل الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بما هو اخف
منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر في ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا

يلتبس بصيغة مضارع علمت وخافت و دخوف خوف
اللبس هذا اعلال لقولهم وبضم الثالث والاجوف معتل
العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه
مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا
يفضي الى اجتماع الاعلالين في يروي ويطوي قيل
الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا
يرد مثل عور وصيد وانما اختص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف في فتح المبني للفاعل منه كما ذكر و
بتبعية ذكر معتل العين في المبني للمفعول اي وان كان
فيه ما ذكر الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت
الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصارا
بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل
وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هاهنا كالاشمام
حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا
وهو خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو
ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير
مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان

الاصل

الاصل الفتح في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا
على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب المبني
للمجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب المبني
للمجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ اختير
وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير
واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف
العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء و
الواو المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما
ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت
واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب
ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او
واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجاد ويقام
لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على
متعلق اي امر غير الفاعل بتعلق الفعل به ويتوقف

فهم عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على
فهم تلك نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور و
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم
الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل به او المفعول فان فهم الفعل وتعقله
بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن
هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو
استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون
متعديا الى واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين
ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول
فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى
اعلم وهما اصليان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال

الهمزة

الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال
الآخر وهو انبا ونبا واخبر وخبر وحدث فليست
اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة
استعمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من
مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند
الآخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب** وتسمى
افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة
للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك علمت
لبيان ان ما نشأت بهذه الجملة عنه حين تكلمت بها او اخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قايما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال

الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعولاه ومن خصائصها اي جمع خصيصة
وهي المختص بشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر
فلا يقتصر على احد مفعوليها وبسبب ذلك مع كونهما في
الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ولأن
المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا
هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا
لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر ولا تخلنا على اعزائك انا
لطالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا فيقال فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير
ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو
اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف باب

يعني ان تظننا

علمت

علمت فانه لا يجوز فيهما الاقتصار منسيا فلا تقول علمت وظننت
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن
علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من
يسمع يخل اي يظن مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص
افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو
زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين القابلين لان يكونا مبتدأ وخبرا
ومفعولين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ
وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء
عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه
لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط و
في بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر
وقد يمتنع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب وحسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيدا او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب
قائم وبين سوف ومضمونها نحو سوف احسب يقدم زيد
وبين المعطوف عليه والمعطوف نحو جاءني زيد وحسبت عمرو

ولا شك ان الغاءها في هذه الصور وجب فلهذا
قيد جواز المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا
توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما
وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها
وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل
معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما
اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل
اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال غيره بالمقايسة فمثال النفي نحو علمت ما زيد في
الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال
توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه
الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي
مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج

لفقدانه

١٥٠

لفقدانه ولا بزوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا وعامل معنى وتقدير
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب
جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا
قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل
افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان منفصلا لا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به
متأثرا والاصل في المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول به ليسا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما

ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما اجرى
مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا و
جدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى
رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما جواز
فيهما كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد
كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة
وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي
لبعض افعال القلوب ماعدا حسبت وخلت وزعمت
معنى آخر من قريب من معانيها الاول وهي اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد
الى المفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت
ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى تكفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا
اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا الوهم والوهم نوع

من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي
بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت
بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالمعاينة
ولما كان مراده ان لها معان آخر قريب من معنى العلم
والظن لم يتعرض للعلم بمعنى صار مشغوفا الشغفة بعلمها
ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا
اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم و
الظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها
لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي
افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت
له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو
العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل
والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن تحديد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال
الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك

التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير لكان
صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليه في الزمان الماضي وكذلك كل فعل منها فلا شك ان
كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له و
الصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان
يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن
حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان
وصار واصبح واضحى وامسى وظل وبات واض وعاد
وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل
بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة و
قد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تم التسعة بهذا عشرة اي صير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون

مانافية

مانافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من
الفراق ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه
او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك معناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة في قولهم ارهف
شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح
قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعدت عن الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال
وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر
لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه
الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون
الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني
وافاد معناه الذي هو الانتقال واعطى الخبر هو غني
اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع
هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء
الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان
زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لا
لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من
غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار

الشفرة بالفتح السكين العظيم

مثل كان الله عليما حكيما وعلمه تعالى غير مسبوق
بالعدم وغير دال على عدم سابق ولا لاحق
انقطاع بعدي لا يشتمل على عوض

عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على
الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر و
المطي كانها قطا الحزن وقد كانت فراخا بيوضها
ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت
اي كان يكون ناقصة ليكون فيها ضمير الشان اسما
لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا
مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي
كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن
كقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اولبس المعنى على المتعلم
وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى
مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع

واستعمال

واستعمال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال
الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال خباب كان من
فعمي فحولن الوثنا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل
اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان
الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء
او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في
هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل
وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد
سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
ليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار
وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا
او بت صبيا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة
جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
من الافعال الثلثة السابقة واض وغدا وعاد وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة

فی مثل قولک آض او عاد زید من سفره ای رجع وغدا
اذا مشی فی وقت الغداة وراح اذا مشی فی وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الی اللیل واسقط المصنف ذکر هذه
الافعال الاربعة من البین فی مقام التفصیل مع ذکرها
فی مقام الاجمال وکان الوجه فی ذلک انها من الملحقات
ولذا لم یذکرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق
بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البین اشارة
الی عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال
یزال لا من زال یزول فانه تامة وما برح بمعناه من
برح ای زال ومنه البارحة للیلة الماضیة وما فتئ ایضا
بمعناه وما انفک ای ما انفصل لاستمرار خبرها ای خبر
تلک الافعال لفاعلها قیل یسمی اسمها فاعلا تنبیها
علی ان اسمها لیس بقسم علی حدة من المرفوعات کما ان
خبرها قسم علی حدة من المنصوبات مذ قبله ای قبل فاعلها
خبرها ای من وقت یمکن ان یقبله عادة فمعنی ما زال
زید امیرا استمرار امارته من زمان قابلیته وصلاحیته
لا ما تم اه ودلالتها علی الاستمرار فلان النفی ماخوذ فی
معنی هذه الافعال فاذا دخلنا ادوات النفی علیها کانت
معانیها نفی النفی ونفی النفی استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحیة والقابلیة معلوم عقلا ودلالتها ای هذه
الافعال الاربعة اذا ارید بها استمرار الثبوت النفی بدخول

ادواته

ادواته علیها لفظا وهو ظاهر او تقدیرا کقوله تعالی
تالله تفتؤ تذکر یوسف ای لا تفتؤ فانه لو لم یدخل
ادوات النفی علیها لم یلزم نفی النفی المستلزم الاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقیت امر ای تعیینه بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلک المدة ظرف زمان له
وذلک لان لفظة ما مصدریة فهی مع ما بعدها فی تاویل
المصدر وتقدیر الزمان قبل المصادر کثیر واذا قدر
الزمان قبل فلا بد هناک من حصول کلام یفید فائدة
تامة والی هذا اشار بقوله ومن ثمه ای ومن اجل
انه لتوقیت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الی
وجود کلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غیر مستقل بالافادة مثل اجلس
ما دام زید جالسا ای اجلس مدة دوام جلوس زید فقوله
فما دام لم یتشفع ما دام باجلس ولم یحصل من المجموع کلام
لا یفید فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفی فانها مع اسمها وخبرها کلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الی وجود کلام وراءها ولیس لنفی مضمون الجملة حالا
ای فی زمان الحال مثل لیس زید قائما ای الان وهذا هو
مذهب الجمهور وقیل هی لنفی مضمون الجملة مطلقا ولذلک یقید
تارة بزمان الحال کما تقول لیس زید قائما الان وتارة
بزمان الماضی نحو لیس خلق الله تعالی مثله وتارة بزمان

المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه وتجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان تقيد بمثل قولنا ما لم
يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها
عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط ينبغي ان تقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع
مانع من التقديم وقد يجوز ان يكون واجبا كالمثال
المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم
اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم
ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر عليه لاقتضائه الصدر ويخالف هذا
الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا
ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام

لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في
حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال هاهنا بمعنى
التفاعل المقتضي بمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم مختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون
وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ
يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه و
السيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان
من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما النافية
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا لجزمه به فيفي
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان
يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله

للفاعل الخ کاد فی قولک کاد زید یخرج یدل علی قرب حصول
الخروج لزید لجزمک بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر
وقرب حصوله للفاعل اخذا فیه ای دنو اخذ وشروع فی الخبر
بان یکون ذلک الدنو بسبب جزم المتکلم بشروع
الفاعل فی الخبر بالتصدی لما یفضی الیه فطفق فی قولک
طفق زید یخرج یدل علی قرب حصول الخروج لزید بسبب
جزم المتکلم بشروعه فیما یفضی الی الاول ای ما وضع
لدنو الخبر رجاء عسی قال سیبویه فی عسی طمع واشفاق
فالطمع فی المحبوب والاشفاق فی المکروه نحو عسیت
ان اموت ومعنی الاشفاق الخوف وهو غیر متصرف حیث
لایجی منه مضارع ومجهول وامر ونهی الی غیر ذلک من
الامثلة وانما لم یتصرف فی عسی لتضمنه معنی انشاء الطمع
والرجاء کلعل والانشاءات فی الاغلب من معانی
الحروف والحروف لا یتصرف فیها تقول علی احد استعمالیه
عسی زید ان یخرج وهو ان یکون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالیة لتقویة معنی الترجی الذی
هو توقع وجود الفعل فی الاستقبال فزید اسم عسی و
ان یخرج فی محل النصب بالخبریة ای عسی زید الخروج
بتقدیر مضاف اما فی جانب الاسم نحو عسی حال زید
الخروج او جانب الخبر ای عسی زید ذا الخروج لوجوب
صدق الخبر علی الاسم وعلی هذا عسی ناقصة وقبل المضارع

مع ان مشبه بالمفعول ولیس بخبر لعدم صدقه علی
الاسم وتقدیر المضاف تکلف وذلک لان المعنی الاصلی
قارب زید ان یخرج ای الخروج ثم نقل الی الانشاء
الطمع فالمضارع مع ان وان لم یبق علی المفعولیة
فی صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذی کان فی
صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسی علی هذا
تامة وقال الکوفیون ان یفعل فی محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فیه اجمالا ثم تفصیلا وفی ابهام
الشی ثم تفسیره وقع عظیم لذلک الشی فی النفس
وقال الشارح الرضی والذی اری ان هذا وجه
قریب وتقول علی الاستعمال الاخر عسی ان یخرج زید
بان تذکر مرفوع فقط وهو ما کان منصوبا فی الاستعمال
الاول فاستغنی عن الخبر لاشتمال الاسم علی المنسوب
والمنسوب الیه کما استغنی فی علمت ان زیدا قائم عن المفعول
الاخر فاقیم مقامهما فهی فی هذا الاستعمال ناقصة وان
اقتصر علی المرفوع وغیر اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنی قرب خروج زید فهی تامة وههنا احتمال اخر و
هو ان یکون زید مرفوعا بانه اسم عسی وفی یخرج ضمیر یعود
الی زید وان یخرج فی محل النصب بانه خبر عسی واخر وهو
ان یجعل ذلک من باب التنازع بین عسی ویخرج فی زید
فان اعمل الاول کان زید اسم عسی وان یخرج خبره مقدما

الوقع فی المکان وارتفع
وانتشر

عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير
زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاستعمالين ناقصة
ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
الاول لشبهها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر ان
فيه كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى
الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان فيه دون
الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد
بقولك كاد زيد يخرج والثالث اي ما وضع لدنو الخبر دنو
حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم مخفض كما
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر
من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافي للحال وقد يدخل على خبر كاد تشبيها له بعسى كما يحذف
ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول
البلى ان يمصحا فكما ان كل واحد منهما مشابها للآخر
اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد
فهو اي كاد كالافعال اي كساير الافعال في افادة
ووجه النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او
مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا

يفعلون

على نفيه بان يكون [illegible]

يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي
الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه
يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه لتخطئتهم وتغييره
قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات
لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان
قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في
وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء تخطئة
ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن
عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال
اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة
حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم
يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كساير الافعال
في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه
التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقوله

اى ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح حين اراد بالنفى الداخل على هو
يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال
فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على ساير الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه
عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
لفاعل دنوا اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ
فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وجاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت الغروب و
جعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال
الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل
يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى
اسرع عطف على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد
فى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك
زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر
النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر

الى

الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده و
تثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع
اى فعل لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض بحد مثل
نحو شتان وسرعان ذا اهالة لكن ينتقض بنحو قاتله الله من
شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب
وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل تلك لذلك بعد الوضع اذ المراد
بالوضع لانشاء التعجب بحيث لا تستعمل فى غيره فانه
من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل فى الدعاء وله اى لفعل
التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة
الفعل الذى يتضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة الفعل
يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين
وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع
والمجهول والتانيث وفى بعض النسخ وهى افعال التعجب غير
متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما
من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الابنية
الا الافعال كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقته الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى
التعجب منه من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد

وعلى كلا التقديرين
يقال لمن اجاد الرمى فشلا لا شل عشره ويداه
اى اصابعه العشرة
وفى الصحاح قاتله الله من شاعر
ما اشتهر

كما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشهد باستخراجه
اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل
[illegible] مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى
صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب
كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتأخير اى تأخير
جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة
بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد
النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا تتغير ان
كما لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم
عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم شئ يستلزم
تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد
لا للتأسيس (اى لا لافادة معنى جديد) على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن
الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد
ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول (باتيان ط)
نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لانهما
مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق و
اجاز الاكثرون الفصل بكان مثل ما احسن كان زيدا

ومعناه

ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع واتم الا انه
لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء
اى مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل [illegible]
ابتداء او بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية وهى
ظاهرة نكرة بمعنى شئ لان التنكير يناسب التعجب لانه يجرى
فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما خبر من باب
شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اى الذى حسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ
عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال
الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه (اى قول الفراء) وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وافعل به
فافعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل
كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجرور فاعل لفظا الفعل
عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على حذف
القياس فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد
لسبل الاوبه اى مجرور مفعول عند الاخفش لان معنى
احسن زيد (اى زيد حسن) على ان يكون همزة افعل للتعدية والباء
للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او
الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون

همزة حسن للتعدية كما صرح فيه اي في الفعل ضمير هو فاعله
اي حسن انت زيدا او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه
به قال الفراء وتبعه الزمخشري ان حسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد افعال المدح
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل
مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم
وبئس وهما فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
في لغة بني تميم في كل فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء
والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء
اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم
اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وعامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما
اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهني وهي الواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا

مبحث المدح والذم

الى

الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم غلام
الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل زيد او
حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على
التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو
علي هي موصول بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة
باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم
الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما
معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما
هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعديته انما
هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد
نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا
ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه
الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو هو مثل نعم الرجل
زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال فانه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد

فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط
صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن
الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست
المرأتان هندان وبئست النساء الهندات ويجوز
ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما
كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة
بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او
بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان
ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن
وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وفي حبذا وجهان
اي حبذا اسم مركب من حب الشيء اذا صار محبوبا

ومن

ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي
حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريانه مجرى
الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص
واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد
وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال في
حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى
حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في
ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل
على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او

غيره الى الاسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة
او فعل كذلك نحو قد ضرب **حرف الجر** ما وضع
للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول
ولما عدي بالباء صار معناه الايصال فالمعنى اداة
معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
والمجرور ونحو ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر
معنى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي
اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت
بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي تقدر
بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو
القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ و
منذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة الاولى لا تكون
الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلثة

البواقي

البواقي يكون حروفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء
على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة او من
الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على
الابتداء اي وتجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود
من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان لاستقام المعنى والتبعيض
اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم فيه زيادة من في

الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي
قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي لك
فان المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا
كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى
مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى
في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا
يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس
الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعد ما خلافا للمبرد
فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا
يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله
لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة
لصوق امر الى مجروره والباء كما ترى في مررت بزيد فان الباء

فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد

فيه

فيه يفيد لصوق مروري بزيد اي بمكان يقرب منه
والاستعانة اي لاستعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج والمشتراة
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير
عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء
آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي
بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وهي تزاد في
الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع
في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله
شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام و
النفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال

لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء
ودفعا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي
قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في
القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان
كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير المحققة
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص
واقل حالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو
على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل
رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لان التقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم
لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك
الفعل المحذوف غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد

وان

وان كان التمييز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز
مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة
او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة
وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل
نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فلا تكف
الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اي
واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول
الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كان في اول فيقدر
له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب
فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك يقتضي واو
القسم انما يكون عند وجود حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني
لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما
يقال بالله اخبرني خلافا للواو وعن درجة الباء المحققة

بالظاهر ای بالاسم الظاهر سواء کان الاسم الظاهر
اسم الله او غیره فلا یقال وک لافعلن مثل بک بل
یقال والله او ورب الکعبة وذلک الاختصاص
ایضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو البآء بتخصیصه ببعض
القسمین وخص التآء بالله لاصالته والتآء فرعها ای فرع
الواو فی اشتراطها بحذف الفعل وکونها لغیر السؤال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة
اصلها الذی هو الواو بتخصیصها ببعض المظهر وخص منه
بما هو اجل فی باب القسم وهو اسم الله والبآء اعم منهما ای
من الواو والتآء فی الجمیع ای جمیع ما ذکر من حذف الفعل
وکونها لغیر السؤال والدخول علی المظهر مطلقا او علی اسم
الله خاصة فهی کما تکون عند حذف الفعل تکون عند
ذکره نحو بالله لافعلن واقسم بالله وکما تکون لغیر السؤال
تکون للسؤال ایضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وکما
تدخل علی المظهر تدخل علی المضمر نحو بالله لافعلن وبک
لافعلن وفی الدخول المظهر لا تختص باسم الله خاصة
نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه
الامور کما عرفت فالمراد بالجمیع جمیع ما ذکر من الامور
المختصة لا الاختصاص فلا یرد انه لا یصح ان یقال البآء
یوجد مع الاختصاص وبدونه لمکان التنافی ویتلقی
ای یجاب القسم الذی لغیر السؤال باللام وان وحرف

النفی

النفی ما ولا فاللام فی الموجبة اسمیة نحو والله لزید قایم
او فعلیة نحو والله لافعلن کذا وان فیها ای فی الاسمیة
نحو والله ان زیدا لقایم وما ولا فی المنفیة اسمیة کانت
او فعلیة نحو والله ما زید بقایم ولا یقوم زید وقد یحذف
حرف النفی لوجود القرینة کقوله تعالی تالله تفتؤ تذکر یوسف
ای لا تفتؤ تذکر واما قسم السؤال فلا یتلقی الا بما فیه معنی
الطلب نحو بالله اخبرنی وبالله هل زید قایم ویحذف جوابه
ای جواب القسم اذا اعترض ای توسط القسم بین اجزاء
الجملة التی تدل علی جواب القسم او تقدمه ای القسم ما یدل
علیه ای علی جوابه نحو زید والله قایم وزید قام والله
لاستغنائه عن الجواب فی هاتین الصورتین لوجود ما یدل
علیه والجملة المذکورة وان کانت جوابا للقسم بحسب المعنی
لکنه بحسب اللفظ لا تسمی الا دالا علی الجواب ولهذا لا یجب
فیها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة ای لمجاوزة شیء
وتعدیه عن شیء آخر وذلک اما بزواله عن الشیء
الثانی ووصوله الی الثالث نحو رمیت السهم عن القوس
الی الصید او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو ادیت عنه الدین وعلی للاستعلاء
ای استعلاء شیء علی شیء نحو زید علی السطح وعلیه دین
وقد یکونان ای عن وعلی اسمین بعلم ذلک بدخول
من علیهما نحو من عن یمینی ای من جانب یمینی ومن علیه

اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد
المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص
اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد دخل في السعة على المرفوع
نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا
الى ما جاء في اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او
الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد
بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبدأ زمان الفعل المثبت
او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما بجميعه كما
اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا
مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون
فيها اي في البلد ولا رايت فيها فلانا فان معناه ح
ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة
وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما
للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر
اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما
الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ
يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر

اواليوم

او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يتقدم زمان
الفعل اليهما او جزء منهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان
الفعل في المثالين المذكورين كلاهما للظرفية ويمكن ان
يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر بتقدير
مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا
للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت
بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
وجه شبهها به انها في اقتضاء الاسمين كالفعل الى الثلاثي
والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وترجيت وتمنيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما جردوا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة
والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة
بتخفيف نوناتها ولغاتها لعلها تبلغ مبلغ الكثرة وهي
ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا لتعلم من اول الامر انه من اي قسم من

الكلام اذ كل منهما تدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان
تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما ولو
وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة
وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اى
هذه الحروف ما الكافة فتكفها اى تعزل هذه الحروف عن
العمل بما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد
قايم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم و
تدخل هذه الحروف حينئذ اى حين لحقها ما على الافعال لان
ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت
بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمة اى من اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع
تقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع تقتضي
المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه

موضع

موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول
وما يشتق منه لان معمول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد
ان عمرا قاعد وكسرت ايضا بعد اسم الموصول لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت اى ان
حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت
ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها
مع جملتها مبتدا نحو عندي انك عالم لوجوب كون المبتدا
مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار
انك عالم فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد
لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب
نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها معمول للفعل لوجوب دخول لو لا
التحضيضية عليه نحو لولا انك معاذ لك زعمت اى لولا زعمت
انه معاذ لك ولولا انك ضربتني اى لولا صدر الضرب
منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد
لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قايم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
اى الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها

وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من
يكرمني فلفي اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في
موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني
اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع
المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع ما بعدها مبتدا او محذوف الخبر
اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الاول وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليغلظ قفاه
ولهازمه واللهزمتان عظمان ثابتان في اللحيين تحت
الاذنين وجمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما
مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا
الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في
كثير من النسخ ومن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول المقولات
تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري

فان

فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس
المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول
اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول و
لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان
اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما
اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت
ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت
فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا
على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل
اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر
اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قاعدا اي ان زيدا قاعد
وعمرو قاعد لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه

فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في
رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في
الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه
فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه
اى يكون اسم ان مبنيا في عدم جواز العطف على محل اسم
ان قبل مضي عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان
في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه
فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز
العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى
الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز
اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في
سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم
بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك

اى

اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره دخلت اللام التي لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي ايضا كذلك التأكيد دونها اى دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا تجمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى
على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين
ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما
خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي
حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا التقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
الا انه لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد
وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض وجوه شبهها كفتح الآخر وكونها
على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لا يذكر
صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء

العميد المريض الذي [illegible] عليه

فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قايم وان
زيد لقايم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من
الاسماء لا تظهر فيها اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا اختلاف مذهب سيبويه وساير النحاة
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتداء
اي من الافعال التي هي من دواخل المبتداء والخبر لا غير نحو
كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا
فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا
والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في
التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر
لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فان الكوفيين
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها تمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان
مقدر وكتب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام

ويلزم

ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جايز فقدر واضمر الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون عاملا
في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف
بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل
في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام
العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على
الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية او داخلا فعلها على المبتداء والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة المخففة في
غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قايم وحسبت انه
ذهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل
المتصرف بخلاف غير المتصرف فنحو ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم

ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة لان الاصل لمجرد الفرق بين المخففة و
المصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من
حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي
المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه
اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم
الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي
كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن
المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق
اللون كان ثدياه (مبتدا) حقان وان اعملها قلت ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان

الواو بمعنى رب

يكون

يكون غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث اليه كما كان في ان
المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصل لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم من الكلام المتقدم فاذا
قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء
يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر
عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد
لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى
عن العمل لخروجها عن المشابهة وشبهت العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما
ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له
شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف
الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير
اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا

قوله توهم نزل صلاحية التوهم منزلة وجوده فلا ينافي في قوله فكانه توهم معنى

قايم وعلى المستقبل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء
ليت زيدا قايما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قيل اتمنى زيدا قايما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان
منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب
الجزء الثاني بتقدير كان ويتمسكان بقول الشاعر يا ليت
ايام الصبي رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي
رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبي كانت رواجعا
والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة
حال كونها رواجعا ولعل للترجي اي لانشائه لا تدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى
لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد
الشاعر في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل
ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع
مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان
اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في
الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من الحكاية
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة

هذا بمنزلة التعليل لعدم دخولها على المستحيل

والا

والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذه **حروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة
ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت
عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة
وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها نحو وذهب بعض
آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو و
ما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط عما
قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد
النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو واو
فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من
احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب
منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة

حروف العاطفة

[illegible]

اى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها
وبين ثم المقيدة للمهلة ومعطوفها اى معطوف حتى يجب
اقتضاء وضعها جزءا قويا او ضعيفا من حيث انه قوى او
ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها لتفيد اى العطف بها
قوة فى المعطوف او ضعفا اى ليدل عليهما حتى تميز الجزء
بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل
غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى التراخى
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف
بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان
المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو
وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس
وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على المشاة
وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل بجميع افراد
المغيى كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول

النوم

النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة فى
المعنيين جميعا الا انه لم يأت فى العاطفة ما يلاقى الجزء
الاخير فان الاصل فى حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون
العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها
لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما
استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان الحاق
الاجزاء فى تعلق الحكم احرف فى العقل واكثر فى الوجود من الحاق
المتجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاقه
لان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقيا وحكما ما يشمل
المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام
كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل قوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع
الاحد المبهم فى سياق النهى لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى تذكر
بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة
اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اى لاجل

ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا
ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان
ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا اما اختيار المص المنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام
عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا
حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه
خطه هكذا يليها احد المتساويين والآخر الهمزة على الافصح
ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزله من مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد فصيحا ضعيفا وبالجملة كلام
المص هنا لا يخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه
وايضا من ثمة اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها
اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى تعيين احد الامرين
لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او
عمرو اوجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك
اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم
بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه

لما كان

لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع
الى شرط آخر لا يخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم
يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين
على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على اللف والنشر لكان
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن
الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع بعدها اخبار
مثل قولك انها لابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراها
لابل اى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن
هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاء اى بل اهي شاء واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وحينئذ يقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
اى غير مستعملة بدونها يعنى اذا عطفت شيء على آخر باما يلزم
ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف
باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعنى اذا عطفت شيء على
آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد
او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة
الى ان اما ليست من الحروف العاطفة وان لم تقع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا

بالعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا
الجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف
بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما
الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن بهذه الحروف الثلثة لاحدهما
معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين بحكمه بلا النفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من
المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني
زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاء عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم
بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان
كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف فاتى بل
ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو بل جاءني زيد وعمرو واما في حكم المسكوت عنه او المجيء

وفيه تامل اذ لا يظهر فائدة للعطف
اما الثانية على الاولى بالنسبة الى
المعنى المقصود كما يظهر في قولنا
احد يا زيد يا عمرو ولا فائدة في
احد يا زيد ويا عمرو وكذا في قولنا
اذ لا يظهر دخل الواو للعطف في افادة
العلم انما فسره والتصديق اصلا

منفي عنه

منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت
لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى
عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد
لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ و
ما جاءني زيد ولكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون
النفي **حروف التنبيه** الا واما وها ليعتد بها الجمل
كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها
الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء
حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء
والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب يتصف
باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب يتصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
قسمان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين
كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واي

لكنه اراد بالعكس الحرف والا فلا يخفى
انه ان اريد بحكم المجيء ثبوت المجيء للمعطوف
دون المعطوف عليه ولا يخفى فيه قوله و
المسكوت في حكم المعطوف عليه وان
العكس وان اريد اثبات المجيء فلا
العكس انما كان لا يخلو عن تسامح
امل

بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وانّ بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف
يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما
سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا ففى
فى جواب اقام زيد يعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد
يعنى لم يقم وبلى فى جواب الم يقم زيد يعنى قام زيد فمعنى
بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع
بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها لتصديق الاثبات المستفاد
من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد
يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى
مختصة بايجاب النفى يعنى تنقض النفى المقدم وتجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب
من قال ما قام زيد اى قد قام زيد او مقرونا به فهى
اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تع
الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل
الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام
زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا شك
فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها
تجى لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى

قوله وقد اشتهر اى فى العرف الشرعى المعتبر
متقدم على اللغة باعتبار احكام الشرع
كذا فى بعض الشروح

نعم

نعم وهذا المخالف لما ذكره المص ويليها القسم اى لا
تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى
اقسمت وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله
ولعمرى تقول اى والله واى وربى واى ولعمرى
واجل وجير بالكسر والفتح وانّ لتصديق المخبر وفى بعض
النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير وانّ للمخبر قد اتاك
زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يأت وجاء انّ
لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتنى اليك انّ وراكبها اى لعن الله تلك
الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول
الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن
انّ اللقاء اى نعم اللقاء شفاء المحب فجيئها فى هذين
الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها لتصديق المخبر
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوايد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوايد فى كلام العرب اما معنوية واما
لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى من الاستغراقية
والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين
اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع

قوله ان وان تخفيفا اى باب [illegible]
[illegible]

قوله كثيرا اى حال كثير او زيادة كثيرة
نصبا على الظرفية او على المصدرية

او غير ذلك ولا يجوز دخولها من الغائد بين معا وان
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما
في كلام البارى سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد
مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي
ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت
زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح
الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان
جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو
كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية
بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا
تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون
تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم
اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقلت
زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت وقيل ما فيهما نكرة والمجرور بعدها بدل منها

ولا

ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل قسم نحو لا اقسم
بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه
على ان حال القصة بحيث تستغني عن القسم فبرز لذلك في صورة
نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور
سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى اعادتها
و فصل التفسير اي في كلمة تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني
زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات
وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متضمن
في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه
فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول اي
لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول
مؤول معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله
ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه
بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك نحو كتبت اليه
ان افعل اي كتبت اليه شيئا هو افعل فان حرف دال
على ان افعل تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى

ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول و
ليس تفسيرا لماضي قوله ما امرتني لانه مفعول صريح
القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى
الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا **وحرف المصدر**
ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاوليان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي
تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر
نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي
خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي
وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا
في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها
في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك
اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان
هذا زيد اي كونه زيدا **وحرف** التحضيض هلا والا

[illegible] الكلام الصادر من البليغ

مشددتين

مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فيصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر
ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات فلا انها
تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن
تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على مثل
ما فات **وحرف** التوقع والتقريب قد سميت
بهما لجنبها لما فاق بهذه الحروف اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم ينضاف الى الماضي
معنى التقريب من الحال وفي الماضي مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة
معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد
لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق

تحضيضا لطلب الفعل

في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا** الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما تر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام
زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون
بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت (وحنت لها)
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من
التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت
عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم

عنه

عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى
بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيفة في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد
عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لطلب
الاستفهام عن احد الامرين تقدم المستفهم عنه في استعمال الهمزة
التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق
وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول و
استيناف سؤال آخر بام المقدر بالهمزة فان قولك
هل زيد ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا
ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع
الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف** الشرط ان
ولو واما لها صدر الكلام اما ان فللاستقبال وان دخل
على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي فمعناه ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني
اكرمك وان اكرمتني فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال (اكرمتني)
الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني
ايضا اكرام لك فيه وكذلك لو للماضي على انها دخلت نحو لو
ضربت ضربت ولو تضرب اضرب يعني واحد اي لو وقع ضرب

منك في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل
كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا الازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما
علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم
المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وتستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد بتعدد الآلهة
على ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ حكم المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى مقصود
اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين
معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين

اي لو لا انه على كون ذلك معلقا ... بجعله معلقا كما يجيء

وهذا المعنى مستعمل في اللغة كثيرا ... حيث قال فلان في البلد يتصل ... في البلد لرازنا والمقصود الاستدلال

معلوم له

معلوم له ان انتفاء الاول هو سبب لانتفاء الثاني
بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
فربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام و
يلزمها اي لو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا
متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا
لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل
لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي
في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت و

وهذا المعنى مستعمل في اللغة كثيرا ... حيث قال فلان في البلد ... لو كان في البلد لرازنا والمقصود الاستدلال

ولا تبال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ
فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع
ذلك الاسم الجامد خبر التعذر اي تعذر وقوع الفعل
في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا
تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام
فيصح تركيبه اي لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط
القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي
اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا
او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي
الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب.
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو غير صحيح واما
معنى فهو جواب للقسم لكون البيان عليه وللشرط ايضا
لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي
لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمنك وان توسط

اى

اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره
اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان
يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا
مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم وجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط مع قطع النظر عن المثال الاول،
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك وانما اورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى
الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو
باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار
الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه
ففي كل من المثالين يتم من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير
الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال

الثاني بالمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللامين
على شرطها من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ اي
كالملفوظ به اذ مقدر كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط
الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان
الجزم بحذف النون اولى براى لا يخرجوا وكذا قوله
وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم
لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل
اي للتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال
نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت للتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر
كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكور ولكنه مقدر نحو
واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون

اليه

اليه المتشابهات ويحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء
في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي
هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وفائها الواقعة في
جوابها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيزها
ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق
واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه لجعل
سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا
وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فان تقديره على مذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن
من شيء واقيم اما مقامه اي مهما ووسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز
التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان جائز التوسط

بين اما و فانها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبيل الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء قدم على الفاء والثاني وان لم يكن جايز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل النظر اليها مانع آخر مثل اما يوم
الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء
مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الانقطاع
عن الاول دون الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعد
اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما
والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد
بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل
الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم

جواز

جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة
المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم
جواز هما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة
بين اما وفانها منصوبة لظهور مثلة كونها مرفوعة
لكثرتها **حرف الردع** كلا الردع هو الزجر والمنع
تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ازدعا لك
اي ليس الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة
الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا
نجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى وان كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة
معناه لمعناه لانك تردع [illegible] المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون
الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء
التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة تانيث
المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء الساكنة بخلاف تاء الاسم لئلا

وقد يكون ردعا للطالب [illegible]

واصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيه من اول
الامر بسكون هذه على نبأ ما لحقته وبحركة تلك على
اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما لحقتاه فان
كان اى المسند اليه ظاهرا غير حقيقى تخيّر اى فانك
مخيّر بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى
الحاق تاء التانيث تخيّر فيه على الحذف والايصال و
هذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم
من حيث انها من احكام المونث وهٰهنا من حيث انها
من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين
اى جمعى المذكر والمونث فى مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة
من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى
شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه
الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل
هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة
خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر مهتما **التنوين**

في الاصل

فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى به تنوين
الشيء اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه
لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر
حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا
تضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهى مثله
لنون من ولدن ولم يكن واشباهها خارجة فاخرجها
بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه اواخر
تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع
حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من تبعيتها
الآخر لحوقها به من غير تخلل شىء وهٰهنا الحركة متخللة
بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف
الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل
لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض
التعريف بالنون فى نحو يا رجل الطلق فان المراد تبعيتها
حركة الآخر وتطفلها لها فى الوجود وتطفل العارض و
المعروض وليس نون الطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا
المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية
الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين
فى منع الصرف ومع لا تصور معناه فى غير المنصرف والتنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان

مدخوله غير معاين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما
التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن
قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد
التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض هو
ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ
واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت
الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى
الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ورفعنا
بكل قائما اي بكل احد ومثال ذلك والمقابلة وهو
ما يقابل نون جمع المذكرات لم مسلمات فان الالف
والتاء فيه علامة الجمع كان الواو علامته في جمع
المذكرات لم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك
فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه
للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة
ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين
العلمية والتانيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده
فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة

المغني

المغني ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد لانه حرف يستسهل به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء
وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان
كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما
يشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاخير
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يختل بفهم المعنى ولو انما لحق القافية المطلقة وهي
ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من
الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما
في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل
باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني
نون التنوين واما لحق القافية المقيدة وهي ما كان
رويها ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة
لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق لتتبين امتداده

الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في
هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها
فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون
نحو المخترقن والخفقن وتسمى هذا القسم من التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد و وقد يجاوز البيت
نحو قافيه التنوين عن حد الوزن ولهذا اسقط عن التقطيع
وليس للقسم الاول اسم مختص واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض
الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع
تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من
العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى
علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو و وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف

التنوين

التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة
نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها
لا تحذف حيثما كانت لئلا تلتبس ببنت في مثل هذه هند
ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها
وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان
والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المونث
ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها
فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في
جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون بهذه كذا
المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد
الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب
وانما جاز قليلا لتشبيهها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد

نكو هوان يوكد والفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير
ان توكده بما يتصل به وهو النون لعدم صلاحيته له وفي قوله
رغمت شانع الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت
القسم غير لازم بل جايز وكثرت اى نون التاكيد في فعل اما
تفعلن اى الشرط الموكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود دون غيره وما قبلها
اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
في كلمة وحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسر وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير
المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث
الغايبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور
يشمل التثنية وجمع المونث وحكمهما غير ما ذكرنا وتقول في
التثنية وجمع المونث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء
عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس
بالواحد واضربنانّ في جمع المونث بزيادة الالف بعد نون
الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات

[illegible]

ولا

ولانه خلهما اى التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم
التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء
الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس
بمرضي عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة في
غيرهما اى في غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز اى
واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع
الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما و
كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند
الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى
وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز
وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة
المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ
يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امراة بحذف الياء
كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوحة
ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة فتقول
اخشينّ كما اخشي الرجل فان لم تكن اى الضمير البارز

واما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو لتغزونّ واغزونّ ولترمينّ وارمينّ ولتخشينّ واخشينّ لان حذفها
كان للجزم او الوقف الجاري مجراه وبطل بعد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرنا من كونه مبنيا على
الفتح مذهب سيبويه والمبرد ولي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه لما
النون بعد الالف عن شبه الاسماء الافعال فعاد الى اصل البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك
بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت في نحو اضربن الا انه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة
لكونه للام متحركة الاصل اى المضارع وكون النون تجزء الكلمة لاتصاله ينبغي الفعل لا بالضمير كما في اخشونّ
واخشينّ بخلاف اخشوا الرجل فلهذا
رد العين المحذوفة للساكنين في
قومن ولم يرد في القبل هذا كله
على مذهب الجمهور الذاهبين بناء الفعل
به النون واما على مذهب من قال
الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول
النون من الاعراب والبناء فانه
يقول انما رد اللام وفتح اذ لو لم يرد
لقيل اغزن بالضم وارمن بالكسر
فكان يلتبس جمع المذكر والواحد المونث
اذا وصلوا اليهما واما رد اللام في اخشين
واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم
يكن يلتبس بشيء اخر هذا ولغة طي
على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء التي هي
لام الواحد المذكر بعد الفتح والكسر فالمعرب
والمبني
شرح نجم

وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصلة
اي مع النون كالكلمة المتصلة ونعني بها الف التثنية تقول
اغزوان وارميان واخشيان برد اللامات وفتحها كما في
اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترى كما يقال تريان هذا امثال الغير البارز الذي
تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون في ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو
كضمها في لم تروا القوم هذا امثال ما فيه بارز لضم لاجل النون
وهل ترين في مثل هل ترين وباثبات الياء وكسرها كما
يقال لم ترى الناس هذا امثال ما فيه بارز بكسر لاجل
النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي و
من ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة لانه كالمتصل مع ضمير التثنية
في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب لف كونها
الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقاء الساكن
المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن فحذفت

النون

النون المخففة لالتقائها اللام التي بعدها
وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الوجه ان
يقال لا تهن الفقير لم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا
بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا
المخففة في حال الوقف على الملحقة به تخفيفا اذا انضم او كسر
ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة
كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزون واغزن
بحذف الواو والياء واذا وقفت عليهما وجب ان ترد
المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة
ليست بلازمة فجعل اللازم قرينة بانقضاء اثره على البنى اللازم
والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن
اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا
وصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا وتحقق
بنا من تبعة شرورنا خيرا واجعل نونات نقايصنا خفيفة
كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالقاء اعمى بك
على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام
الضلالات كافية وعن نضرة اسقام الجهالات شافية وعلى
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد

الاتفاق العجم

الاتفاق لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته
للإعراض عن مطالبة الأعواض والأغراض ضحوة السبت
الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة
سبع وتسعين وثمانمائة